وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي

– دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة –

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- خالدة بلعمري
- كنزة بوسري

إشراف الأستاذ:

د/ نجيب قماش

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
عمار صايفي	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
نجيب قماش	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
العيد قريشي	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

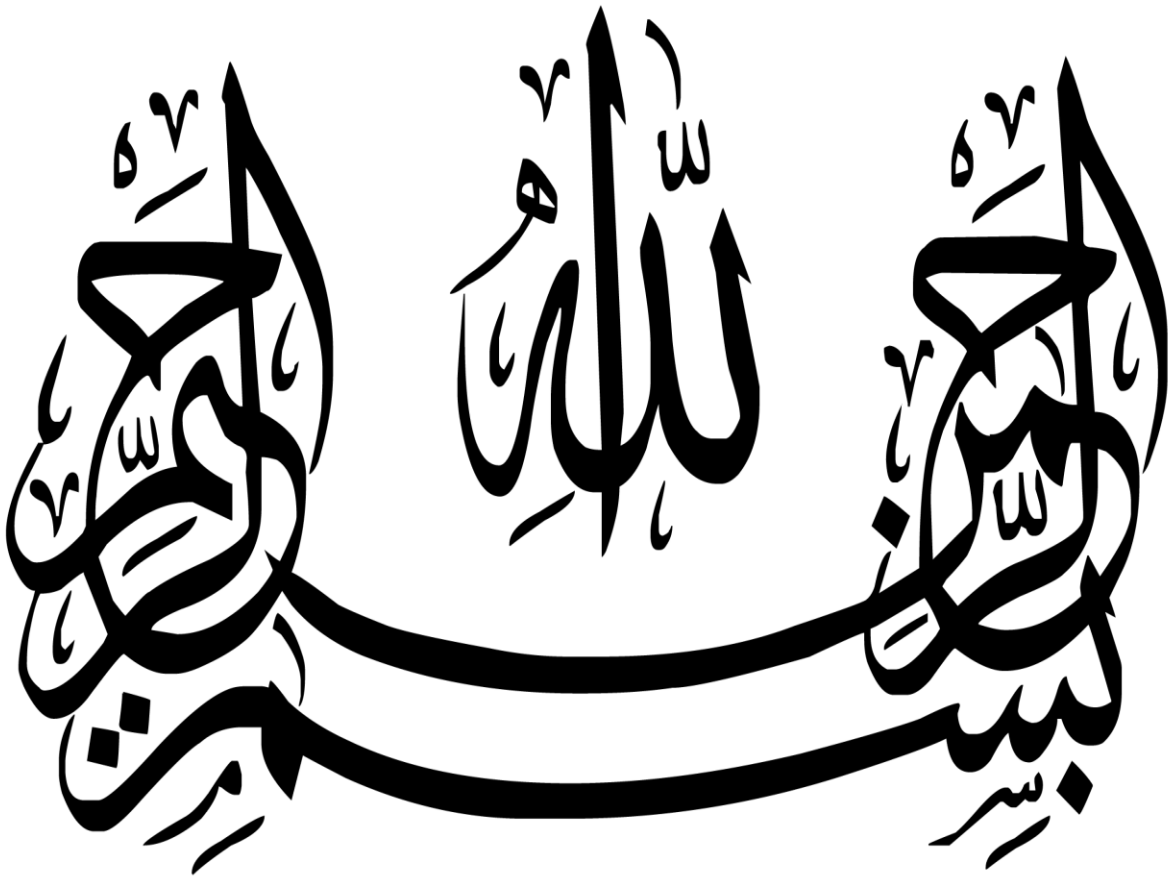
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أساتذتي، وأخص بالذكر الأستاذ "قماش نجيب"

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

خالدة

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أساتذتي، وأخص بالذكر الأستاذ "قماش نجيب"

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

كنزة

شكر وتقدير

نستهل فاتحة شكرنا لله عز وجل أولا وقبل كل شيء على النعمة التي أنعمنا إياها، والذي أعطانا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع ومصداقا لقوله «وأما بنعمة ربك فحدث، لئن شكرتم لأزيدنكم»

"كما نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ المشرف "قماش نجيب"

الذي نكن له كل التقدير والاحترام والذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة والتي مكنتنا من انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلي الأساتذة الذين تداولوا على تلقينا دروب العلم والمعرفة في جميع الأطوار

خاصة الطور الجامعي كما نشكر كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد من إدارة وعمال المكتبة المركزية

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

خالدة وكنزة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	**I**
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VI**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة	8
المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق	8
المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة	11
المطلب الثالث: خصائص المناطق الحرة	12
المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة، عوامل نجاحها و صورها المختلفة	14
المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة ومقوماتها و عوامل نجاحها	14
المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة	21
المطلب الثالث: الفرق بين المناطق الحرة النظم المشابهة لها	24
المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة	27
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمناطق الحرة	27
المطلب الثاني: حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرة	29
المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة	31
خلاصة الفصل	33

الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	35
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	36
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	36
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	38
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	40
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	42
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	42
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة	45
المطلب الثالث: النموذج الكينزي للنمو	47
المطلب الرابع: نماذج نظرية النمو الداخلي	49
المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي	51
المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا	51
المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	52
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل	53
المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات (دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات)	
تمهيد	58
المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي	59
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي	59
المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد الإماراتي	61

المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية النمو	63
المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات	64
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات	64
المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة بالإمارات وحوافز الاستثمار بها	66
المطلب الثالث: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات	68
المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي	69
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي مع قوة العمل في الإمارات	69
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة بالإمارات	71
المطلب الثالث: مساهمة المناطق الحرة في الاقتصاد الإماراتي	76
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	80
قائمة المراجع	85
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	المناطق الحرة في آسيا	9
02	المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية	10
03	المناطق الحرة في إفريقيا	10
04	الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول	29-30
05	نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي2016م-2017م	52
06	تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن	53
07	بعض المؤشرات عن الاقتصاد الإماراتي	61
08	مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017م)	62
09	بعض المناطق الحرة بالإمارات	66
10	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011- 2017م.	69
11	تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات في الفترة (2010- 2016).	72
12	تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010- 2016م)	74
13	نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016م)	75
14	نسب مساهمة ميناء جبل علي والمنطقة الحرة جبل علي "جافزا" في اقتصاد دبي والإمارات خلال عام 2017م.	77

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	أهداف المناطق الحرة	16
02	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة	19
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011- 2017م بالمليار دولار	70
04	تطو التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2010-2016م	73
05	تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010- 2016م)	74
06	نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010- 2016م)	76

مقدمة عامة

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في انفتاح اقتصاديات الدول لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات لهذه المناطق، وقد أثبتت خبرات التنمية السابقة في الدول النامية أن اعتماد طريق واحد للسعي لتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر الأمر الذي يتطلب سبل متعددة للوصول إليها بما يجعلها تستوعب الظروف والمتغيرات الاقليمية والمحلية والعالمية وتستفيد من فرصها المتاحة وتتصدى لتحدياتها بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع التطورات العالمية.

ولقد ظهرت المناطق الحرة منذ ما يزيد على ألفي عام وتزايدت أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها وتصاعد دورها التنموي وأصبحت تشغل حيزا آخذا في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والعديد من الدول المتقدمة على حد سواء، حتى أصبحت تحتل الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم النمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي باعتباره أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي.

ونجد الإمارات من بين الدول التي عملت على توسيع قاعدة مشاريعها الاقتصادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء العديد من المناطق الحرة سعيا منها إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة معدل نموه الاقتصادي،لتتصدر بذلك الإمارات الدول العربية من حيث عدد المناطق الحرة التي تحتضنها

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية كنقطة أساسية يعالجها موضوعنا تتمثل في:

إلى أي مدى نجحت المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

2- التساؤلات الفرعية:

بالإضافة على السؤال الرئيسي تم طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها فيما يلي:

- فيما تتجلى جهود دولة الإمارات في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية داخل المناطق الحرة؟
- هل المناطق الحرة ساهمت في جذب الاستثمارات والرفع من مستوى الصادرات في الإمارات؟
- كيف ساهمت المناطق الحرة في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف الأسئلة السابقة سننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- تمتلك الإمارات مقومات وعوامل طبيعية وبشرية كفيلة لإنشاء مناطق حرة ناجحة.
- ساهمت المناطق الحرة بالإمارات بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم صادراتها.
- تلعب المناطق الحرة دور مهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي بالإمارات.

4- أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- انتشار المناطق الحرة بالعالم وسعي الدول العربية لإنشائها.
- رغبتنا في الاطلاع على المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ تعتبر هذه الأخيرة عصب الحياة الاقتصادية فهي تشكل محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات بالعديد من دول العالم.

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على المناطق الحرة وأشكالها وأهدافها والحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار فيها.
- ابراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

6- أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث ترتكز على

- إيجاد البدائل الاقتصادية لتنويع الاقتصاد في الجزائر، وهل المناطق الحرة بديل من هذه البدائل الناجحة ؟

- باعتبار عملية تشجيع الاستثمار هدف تسعى إليه الدول بشكل واسع وبالتالي تحديد فعالية المناطق الحرة في جذب هذه الاستثمارات.

- تعتبر المناطق الحرة أداة لتنمية التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات وإنشاءها بالدول العربية يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.

- إثراء البحوث العلمية في مجال المناطق الحرة التي هي جد محدودة.

7- صعوبات الدراسة:

- نقص المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط المناطق الحرة .

- عدم تجانس البيانات من مرجع إلى آخر.

8- المنهج المتبع في الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع انطلاقا من التعرف عليه وصولا إلى الإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية تطلب منا استعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال سرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمناطق الحرة والنمو الاقتصادي، ولإبراز الجانب التنموي لهذه المناطق قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استعراض بعض المؤشرات الاحصائية لهذه المناطق وتوضيح تأثيرها على النمو الاقتصادي.

9- الدراسات السابقة:

من بين الأبحاث والدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

- دراسة مريم فضال "المناطق الحرة ودورها في التنمية"، ماستر قانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008م.

حيث تمحورت الإشكالية المطروحة من قبل الباحثة ومدى نجاح المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية، حيث استعانت بالعديد من التجارب منها تونس، المغرب، موريس لمعالجة مضمون الإشكالية. فأتت النتائج كما يلي:

- وجود استراتيجية اقتصادية في المناطق الحرة واضحة المعالم، تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها.

- تعد المناطق الحرة أرضية خصبة للاستثمار لدى العديد من الشركات الأجنبية والمحلية وساهمت في رفع مستوى الصادرات للعديد من الدول.

➢ دراسة محمد علي عوض الحرازي "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات –دراسة مقارنة– ، ماجستير في القانون، منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م.

حيث اهتمت الدراسة بالمعرفة المعمقة لعوامل النجاح المبهرة لبعض المناطق الحرة (دبي، هونغ جونج، سنغافورة)، على عكس نتائج بعض الدول التي حققت نتائج متواضعة كمصر واليمن وبيان المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا دون تطويرها حيث توصل إلى النتائج التالية:

- إن المناخ الاستثماري يساهم بشكل قوي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- المناطق الحرة تساهم بدور كبير في تنمية الصادرات.

- أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول المضيفة خاصة دول شرق آسيا وإمارة دبي ومن أهم التوصيات هو أن أي نجاح منطقة حرة في أي بلد يكون حصيلة استراتيجية مستقرة وإرادة ثابتة لتحقيق النتائج المسطرة.

10- حدود الدراسة:

➢ البعد الزمني: امتدت فترة الدراسة من سنة 2010م إلى سنة 2016م.

➢ البعد المكاني: دراسة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة.

11- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة وتحليل الموضوع بطريقة جيدة ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني يخصان الجانب النظري أما الفصل الثالث فيخص الجانب التطبيقي:

- حيث تطرقنا في الفصل الأول تحت عنوان "مدخل للمناطق الحرة" والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية المناطق الحرة، والمبحث الثاني أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها، والمبحث الثالث التشريعات المالية والاقتصادية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة؛

- في حين تضمن الفصل الثاني والذي تحت عنوان "علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي"، وينقسم إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، والمبحث الثاني نظريات النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي؛

- أما بالنسبة للجزء التطبيقي والذي جاء تحت عنوان "تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات"، فينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الاقتصاد الإماراتي، والمبحث الثاني إلى المناطق الحرة في الإمارات، والمبحث الثالث إلى دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي.

الفصل الأول: مدخل للمناطق الحرة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها

المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة

خلاصة الفصل

تمهيد:

في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول ظهرت المناطق الحرة خلال السنوات الأخيرة كإحدى أهم الأساليب المساعدة على ذلك، متصدرة طرق جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية.

ونظرا للفوائد التي تجنيها هذه الدول من وراء إقامة هذه المناطق على أراضيها، تقوم هذه الدول بمنح مجموعة من الامتيازات والتسهيلات التي توفر الأجواء الملائمة لاستقرار الاستثمارات الأجنبية والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الجانب النظري لهذه المناطق من خلال:

المبحث الأول:مفهوم المناطق الحرة

المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها

المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة

المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة

إن المناطق الحرة ليست مفهوم جديد بل قديم تطور مع مرور الزمن، وهي تمثل مفهوم واسع سنحاول التعرف عليه من خلال التطرق إلى نشأتها و تطورها، مفهومها و خصائصها.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة[1]

نشأت المناطق الحرة منذ ما يزيد على ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر **Delos** في بحر ايجة، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينه أو بين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة منطقة جبل طارق 1704م ومنطقة سنغافورة 1819م ومنطقة هونج كونج 1842م، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير وتموين الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

مع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنم وبسرعة في أوروبا، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى وبخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية، وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير، ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما.

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يهدف لجذب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف وقد كانت المناطق الحرة في **Shanon** بإيرلندا عام 1959م الأولى في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وتعمل على زيادة صادرات الدولة إلى العالم الخارجي.

---

[1]- عابد محمود جاد وآخرون، **دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية**، مجلة جمعية المهندسين المصريين، القاهرة، ص ص2، 3.

وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة **Bataan** بالفيليبين، **Masan** باليابان، و**Lepas** بماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون منطقة حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية، وتمثل المناطق الحرة المخصصة للتصدير في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة .

وسنقوم في الجداول التالية باستعراض بعض المناطق الحرة التي تم إنشائها في مختلف دول العالم، والسنوات التي بدأت فيها تلك المناطق أنشطتها.

الجدول رقم(01): المناطق الحرة في آسيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
سنغافورة	22	1819
هونج كونج	2	1842
الفليبين	5	1972
ماليزيا	14	1971
الإمارات	7	1985
الصين الشعبية	18	1979

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- محمد علي عوض الحرازي، الدور **الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، لبنان، ص 7.

- محمودي مراد، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، 2002، ص24.

الجدول رقم(02): المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
باربادس	10	1965
جمهورية الدومينيك	4	1969
المكسيك	17	1965
جزر القمر	11	1960
السلفادور	2	1974

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– محمودي مراد، **مرجع سابق**، ص ص26 ،27.

الجدول رقم(03): المناطق الحرة في إفريقيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
مصر	7	1985
تونس	1	1972
موزنبيق	2	1980
تانزانيا	4	1967
أنغولا	1	1961

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سابق**، ص 7.

– محمودي مراد، **مرجع سابق**، ص 27.

المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة

أدى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تزاول في المناطق الحرة إلى عدم إجماع كتاب القانون والاقتصاد على تعريف محدد لهذه المناطق ومن هنا نقوم بالتطرق إلى بعض تعاريف المناطق الحرة.

– "المناطق الحرة هي جزء من رقعة جغرافية للدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة، ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدولة"[1].

– تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(L'ONU): "المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[2].

– "المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدماتية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا و أمنيا"[3].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المناطق الحرة هي عبارة عن جزء من أراضي الدولة يقع خارج الإقليم الجمركي يخضع للسيادة الكاملة للدولة، غالبا ما يكون موقعه بالقرب من المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، يتم فيه دخول وخروج السلع والبضائع والخدمات دون تدخل السلطات الجمركية ماعدا التي تدخل إلى الإقليم الوطني فهي تخضع للرقابة الجمركية.

---

[1] خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص ص109، 110.

[2] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2000–2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012، ص 52.

[3] جليل شيعان البيضاني وربيع قاسم ثجيل، **عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 17، 2006، ص 17.

المطلب الثالث: خصائص المناطق الحرة

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق الحرة يتضح أن هناك من الباحثين من يحصر خصائص المناطق الحرة في اعتبارها خارج الإقليم الجمركي، ومعزولة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة، ويضاف لذلك خاصية تعامل واستفادة جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية من الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون أي تفرقة بين ما هو أجنبي وما هو وطني.

و بهدف الوصول إلى تحديد أشمل لخصائص هذه المناطق يمكن القول – من خلال مضمون التعريفات السابقة – بأن خصائص المناطق الحرة تتلخص فيما يلي:

أولا: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة

تقام المناطق الحرة على مساحات جغرافية يتم تحديدها بدقة ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيه أو التوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط، ولذلك فإن الدول التي تعتزم إنشاء مناطق حرة تقوم قبل الإقدام على هذه الخطوة بإجراء دراسات متعددة ذات جوانب مختلفة منها موقع ومساحة المنطقة الحرة والتي غالبا ما تكون في إطار الموانئ البحرية أو الجوية أو بالقرب منها، أو في أقاليم نائية تتميز بكثافة سكانية قليلة، وتسعى الدولة إلى تنميته أو إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بينه أو بين الأقاليم الأخرى داخل الدولة[1].

ثانيا: المنطقة الحرة المعزولة جمركيا عن باقي إقليم الدولة

تقوم الدول المضيفة بعزل المنطقة الحرة بأسوار أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج من وإلى المنطقة الحرة، حيث تعامل الأرض المقامة عليها المناطق الحرة وكأنها خارج إقليم الدولة المضيفة، فيتم التعامل مع البضائع الواردة من تلك المناطق معاملة تلك التي يتم استيرادها من خارج الدولة المضيفة، كما تعامل الصادرات إلى هذه المناطق من داخل الدولة المضيفة بنفس المعاملة التي تتم للصادرات للدول الأخرى.

[1] محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2007، ص ص31، 32.

وبناء على ما سبق فإن المناطق الحرة لا تتأثر بما تسنه الدول المضيفة من قوانين جمركية جديدة أو قوانين تتعلق بالاستيراد والتصدير كونها تعتبر أساسا خارج إقليم تلك الدولة المضيفة[1].

ثالثا: المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة

تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدول المضيفة لأجل هذا الغرض، وتتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة.

كما أن القانون المطبق في هذه المناطق هو قانون الدولة المضيفة وإن كان يتم في بعض الأحيان استثناء مشروعات المناطق الحرة من الخضوع لبعض القواعد القانونية المطبقة داخل الدولة، حيث ينص على ذلك قانون خاص بالأعمال في المنطقة الحرة يصدر من السلطة التشريعية للدولة بموجب مرسوم من السلطة التنفيذية كما أن هناك استثناء آخر يتعلق بآليات الفصل في منازعات الاستثمار حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة للفصل في هذا النوع من المنازعات[2].

رابعا: منح جملة من الحوافز في إطار المناطق الحرة

تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق حرة على أقاليمها – على تفاوت بين هذه الدول – إعفاءات جمركية وضريبية تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذه المناطق، وفي نفس الإطار أيضا تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء وتأسيس المشروعات الاستثمارية ومعاملات الاستيراد والتصدير التي تقوم به أو غيرها من التسهيلات التي يهدف من خلالها إلى توفير الأجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات.

من جانب آخر هناك من الدول المضيفة من يقدم فيها امتيازات وتسهيلات أخرى كمنح مالية وقروض مسيرة وتسهيلات ائتمانية لمشروعات المناطق الحرة، ومن ذلك ما قامت به إيرلاندا في فترة الستينات من

---

[1] عبد الرحمان محفوظ، **النظام القانوني للاستثمار في المناطق الحرة –دراسة مقارنة–**، مذكرة ماجستير، قسم القانون التجاري، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 20.

[2] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

القرن الماضي من تقديم لإعانات مالية مباشرة للمشروعات التصديرية في منطقة **Shanon** وتقديم الفيليبين وإندونيسيا تخفيضات في معدلات الإيجار وتكاليف المرافق العامة في مناطقها الحرة عما هو سائد خارجها[1].

خامسا: تحديد الأنشطة المسموح مزاولتها في المناطق الحرة

يتم تحديد الأنشطة الاستثمارية حسب نوع المنطقة الحرة وفقا لنشاطها التجاري أو الصناعي... وإن كان الغالب في الوقت الحاضر أن تخصص المناطق الحرة لمزاولة مختلف تلك الأنشطة بصورة مشتركة، كما أن هناك أنشطة تنص القوانين على حظر القيام بها في المناطق الحرة[2].

المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة، عوامل نجاحها و صورها المختلفة

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها و لأجل الوصول لهذه الأهداف لابد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها و تجعلها ناجحة.

المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة ومقوماتها و عوامل نجاحها

أولا: أهداف المناطق الحرة

تسعى الدول إلى إقامة المناطق الحرة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات.
- ✓ تسريع عملية النمو الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك في الدور التي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصاد الصيني.
- ✓ العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة التي لا تمكنها امكانياتها المادية والتكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص35، 36.

[2] عبد الرحمان محفوظ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص20، 21.

[3] لبعل فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص60، 61.

✓ توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات.

✓ المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات التي تعاني منه الدول المضيفة من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق.

✓ الإستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به الدول من خلال تحويل المنطقة الحرة فيه إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة وغيرها.

✓ إيجاد فرص عمل جديدة و مكافحة البطالة.

✓ فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل، وتأجير الأرض وغيرها من الخدمات التي تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة.

✓ توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم.

✓ جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن للمناطق الحرة آثارا على النهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات داخل وخارج المناطق الحرة.

وباختصار يمكن إدراج أهداف المنطقة الحرة حسب وجهة نظر الدولة المضيفة والأهداف التي تسعى الشركات الأجنبية لتحقيقها وفقا للمخطط التالي[1]:

[1] مزريق عاشور، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية** – تجارب مختارة –، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017م، ص ص6، 7.

الشكل رقم (01): أهداف المناطق الحرة

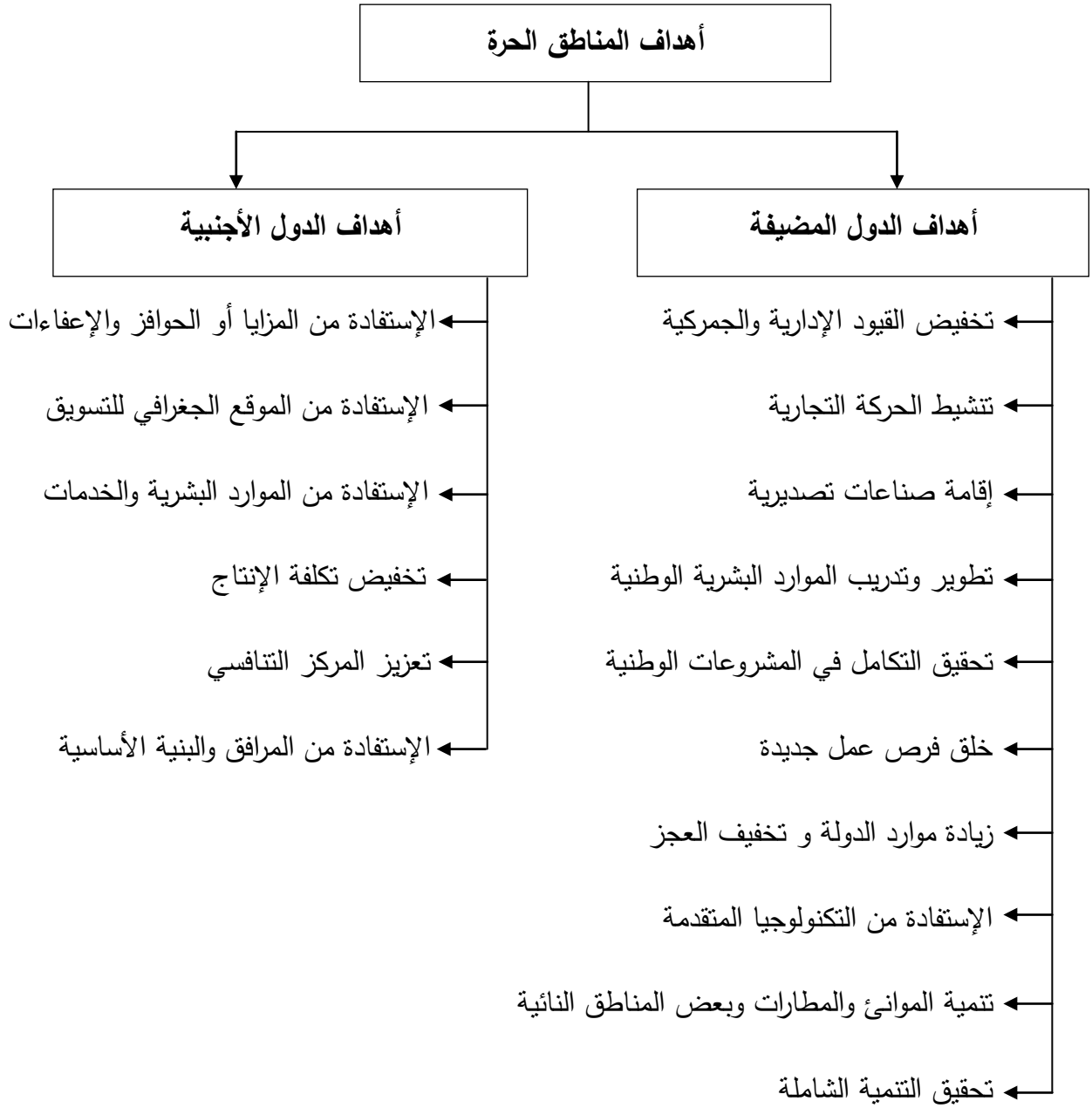

المصدر: مرزيق عاشور، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية** – تجارب مختارة – الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017، ص ص6، 7.

ثانيا: مقومات إنشاء المناطق الحرة

تمثل المقومات مجموعة العوامل التي تساعد وتسهل عملية إنشاء المناطق الحرة ونجاحها و يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ- المقومات السياسية و الأمنية:

إن استحداث منطقة حرة لبلد ما هو إلا قرار سياسي قبل أن يكون قرار اقتصادي أو قرار تشريعي يتطلب توافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات الدولية متعددة الجنسيات المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاءها، ومن أجل تعظيم أرباح هذه الشركات وزيادة قدرتها التنافسية لابد من توفر الاستقرار السياسي لتجنب المخاطر وعدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد المضيف.

ب- المقومات الاقتصادية:

وتشمل توفر اقتصاد كلي مستقر نسبيا و متحرر من التدخلات الحكومية ويمثل بمعدل نمو جيد ونظام مالي فعال يتوفر على إشراف وضوابط على عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية ويمتلك مزايا نسبية وتنافسية في مجال الخدمات، وتوفر أسواق واسعة وكبيرة وذات قدرة شرائية أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وقريب من خطوط التجارة الدولية، مما يسمح بخفض تكاليف النقل لأن الشركات الأجنبية تفضل هذه الأسواق عند الاستثمار في المناطق الحرة.

ج- المقومات البشرية:

وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل هما المهارة –البراعة– والمرونة وهي سرعة التحرك والانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المناطق الحرة.

[1] لبعل فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص62، 63.

د- المقومات التشريعية:

تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وإدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين إضافة للثبات النسبي فيها و وضوحها، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون وتوفر إطارات تشريعية وتنظيمية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية.

ثالثا: عوامل نجاح المناطق الحرة

لضمان نجاح المناطق الحرة لابد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق هذا النجاح وأهمها ما يلي: [1]

1- موقع المنطقة الحرة:

يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دورا حيويا في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار الموقع يتم انجازه وطنيا أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة، وتمر مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما يعرضها المخطط:

[1] أسعد حمود سلطان السعدون، **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي 2006، ص ص3-9.

الشكل رقم (02): مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

المصدر: أسعد حمود سلطان السعدون، **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي 2006، ص3.

2- التوازن في المصالح:

إذا كان من البديهي أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عامل رئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف تمكنه من المنافسة الدولية واختراق السوق.

3- فهم فلسفة المنطقة الحرة:

تمثل المناطق الحرة في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبيا عن السياسات الإيديولوجية السائدة في الدول المضيفة.

4- دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية:

بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لابد من إخضاع إنشاءها إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية باعتبارها مشروعا استثماريا ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هي أسلوب ومنهج وطريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المناطق الحرة.

5- تحديد الهدف من المنطقة الحرة:

لابد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من إستراتيجيتها الشاملة.

6- تحديد الأنشطة المسموحة:

ينبغي تحديد الممارسات والأنشطة المسموحة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن وكذلك الأنشطة الممنوعة والمحظورة.

7- وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة:

ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وتنظيمات المناطق الحرة.

8- كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة:

تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية للممارسة أعمالها من أجل ضمان سرعة إنجاز المعاملات.

9- الاستفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة:

عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها من أجل خلق مزايا و تسهيلات تختلف وتتميز عن الموجودة في المناطق الحرة القائمة لاسيما المجاورة لها.

10- الإعداد لإدارة الأزمات:

وذلك عن طريق وضع نظام لمعالجة وإدارة الأزمات المتوقع حدوثها سواء كانت أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو ناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع الناطق الحرة

لقد عرف العالم على مر العصور أنواع مختلفة للمناطق الحرة وتعددت مسميات هذه المناطق تبعا للأهداف التي يرجى تحقيقها منها، حيث تختلف معايير تقسيم هذه المناطق من دولة لأخرى، ومنه سنتبع في تقسيمنا للمناطق الحرة على معيارين الأول حسب الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة والثاني حسب طبيعة النشاط الذي خصصت المنطقة لمزاولته.

أولا: تقسيم المناطق الحرة من حيث الموقع والمساحة

وتنقسم المناطق من حيث الموقع والمساحة إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- المناطق الحرة العامة:

هي تلك المنطقة المحددة جغرافيا، والتي تمنحها الحكومة وضعا مميزا فيها يتصل بالسياسات الضريبية والإعفاءات وضوابط الاستيراد والتصدير وغيرها من التسهيلات بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب إليها لتشجيع الصادرات والنشاط التجاري عموما و تحسين وضع ميزان المدفوعات وغيرها من الفوائد الاقتصادية والمالية التي تعمل الحكومات المختلفة على تحقيقها، وهي مفتوحة للمستثمر المحلي

والأجنبي دون وضع أنظمة وشروط وضوابط إضافية تتجاوز تلك المتعلقة بمزاولة النشاط التجاري في تلك المنطقة[1].

ب- المناطق الحرة الخاصة:

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد، يتم منحه حق الامتياز في المنطقة بشكل احتكاري ووفقا لنظام المناطق الحرة وقد أرجع سبب ذلك إلى عدد من العوامل أهمها[2]:

- ✓ ضرورة قرب المشروع الاستثماري من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية.
- ✓ ما تخلفه هذه المشروعات من نفايات يترتب عليها الإضرار بالمشروعات الواقعة بجوارها.
- ✓ طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري الذي يتطلب أن يكون موقعه بجوار الميناء البحري أو الجوي.
- ✓ المساحة الكبيرة التي يتطلبها المشروع الاستثماري لمزاولة نشاطه والتي يصعب توافرها داخل المنطقة الحرة العامة.

ج- المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها:

يفضل البعض تسميتها بالمدن الحرة، وغالبا ما يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة وفقا لظروف تتعلق بسعي الدولة المضيفة لتطوير مدينة معينة وتحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي، ووفقا لهذا النظام تقوم الدولة المضيفة بالتعامل مع مداخل ومخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة حيث يتم التعامل مع الصادرات والواردات فيها على أنها قادمة من وإلى الدولة المضيفة، ولا تنشأ الدول هذا النوع من المناطق الحرة إلا بتوافر شروط معينة كتكامل مجمل الأنشطة الاستثمارية في المدينة مع بعضها البعض[3].

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**-، دار المسيرة، عمان، ص 07.

[2] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

[3] عبد الرحمان محفوظ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص13، 14.

ثانيا: تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط

يتم تحديد نوع المنطقة الحرة بناء على النشاط الذي تختص به كل منطقة، فنجد أن هناك مناطق خاصة بالنشاط التجاري وتخزين السلع كما نجد منطقة أخرى ينحصر نشاطها على تصنيع منتجات مخصصة للتصدير والاستهلاك المحلي وهناك مناطق مخصصة للخدمات المصرفية وبنوك الأعمال...الخ، إلا أن السائد في الوقت الراهن أنه يتم مزاولة كل الأنشطة مجتمعة في معظم المناطق الحرة في الدول المضيفة دون أن ينحصر نشاطها في نوع معين بذاته.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم المناطق الحرة بحسب طبيعة نشاطها إلى الأنواع التالية:

أ- المناطق الحرة التجارية

يعرف البنك الدولي المناطق الحرة التجارية بأنها منطقة محدودة جغرافيا في الغالب تكون التجارة منها و إليها مع باقي العالم مصرح بها دون قيود، حسب التسهيلات القانونية المعمول بها داخل كل منطقة، وتخضع البضائع والسلع للمراقبة بفتحها و إعادة تغليفها، وتعد المناطق الحرة التجارية من أقدم نماذج المناطق الحرة وتهدف إلى التصدير أو إعادة التصدير حيث تستعملها الشركات الكبرى كمركز لتوزيع بضائعها المصنعة إلى البلد الأم وغالبا ما يكون موقع هذه المناطق في إطار ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد[1].

ب- المناطق الحرة الصناعية

هي حديثة النشأة بالنسبة للمناطق الحرة التجارية فهي تهتم بالمجال الصناعي وتنقسم إلى قسمين الأولى المنطقة الحرة الصناعية للتصدير وهي منطقة خاصة تقع خارج الحدود الجمركية للبلاد المضيفة وأغلب المؤسسات فيها أجنبية والثانية مناطق المؤسسات وهذا النوع ظهر حديثا في الدول المتقدمة فهذه المناطق تمنح للمستثمرين تشريعات وقوانين خاصة لكل المؤسسات الموجودة فيها، فالمؤسسات ليست بالضرورة أن توجه منتجاتها للتصدير بل توجهه للسوق المحلية، والغرض من إنشاء هذه المناطق هو

[1] عبد الرحمان محفوظ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص14، 15.

مساعدة الجهات الأقل تقدما و جلب وتنمية الاستثمار الخاص المحلي على وجه الخصوص أكثر منها جلب المستثمرين الأجانب[1].

ج- المناطق الحرة للخدمات

وهي مناطق حرة تقام فيها المشروعات الاستثمارية التي تزاول الأنشطة المتعلقة بأعمال النقل بكافة أشكاله وكذا الأعمال المصرفية والتأمين وأي خدمات أخرى تحتاج إليها مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية الأخرى داخل الدولة، وقد تعددت الأشكال والصور التي تندرج تحت هذا النوع من المناطق الحرة ويمكن حصر أهمها في نوعين هما المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة الجبائية[2].

المطلب الثالث: الفرق بين المناطق الحرة و النظم المشابهة لها

يتقارب مصطلح وعمل بعض المفاهيم والأنظمة الأخرى المشابهة للمناطق الحرة في بعض الجوانب، كما يختلف معها في جوانب أخرى ومن هذه المفاهيم والأنظمة:

- ✓ الأسواق الحرة
- ✓ الجنات الضريبية
- ✓ مناطق التجارة الحرة

ويمكن الوصول إلى نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها من خلال ما يلي:

أولا: المناطق الحرة والأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي المكان الذي تباع فيه السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأشخاص العابرين للمطارات والموانئ بين الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية بهدف امتصاص العملات الصعبة من هؤلاء الأشخاص ولتنشيط التجارة وبالطبع يتم تعليق استيفاء الرسوم الجمركية عليها[3].

---

[1] شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية – دراسة استرشادية في تجربة المناطق الحرة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2015م، ص ص35، 36.

[2] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[3] خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص111، 112.

وتكمن أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة والأسواق الحرة فيما يلي[1]:

✓ يجري عرض السلع في هذه الأسواق دون إدخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص، وغيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.

✓ يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.

✓ تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة لتلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.

✓ هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها، وإلى تنشيط السياحة والحركة التجارية في حين أن أهداف المناطق الحرة واسعة ومتعددة يمكن أن تشمل توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا و توفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة...إلخ

ثانيا: المناطق الحرة والجنات الضريبية[2]

في هذا الصدد سنحاول التمييز بين المناطق الحرة المالية والجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطها على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لا تدخر جهدا في تنويع الطرق والوسائل قصد جذب رؤوس الأموال.

في الواقع هناك من الجوانب المشتركة التي تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي ترتكز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصا أنها تمنح "الليونة الضريبية و السر البنكي وشبكة جيدة للاتصال بالإضافة للاستقرار السياسي" ، إلا أن

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] مريم فضال، **المناطق الحرة ودورها في التنمية**، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2008م، ص ص36، 37.

الغاية الأساسية من الجنات الضريبية المرتفعة ليس القيام بنشاط مغاير وإنما الاستفادة من الانخفاض في الضرائب، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخيل والأرباح وبنسب ضعيفة، وهكذا تعتبر الجنة الضريبية "مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحا هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة" لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية تتمثل في البحث في طبيعة العمليات المتداولة داخل كل منهم أو الغرض منها، وذلك لأن مستعملي الجنات الضريبية سواء كانوا أفراد أو شركات يسعون من وراء ذلك إلى التقليل من نفقاتهم الضريبية حيث يعملون على جعل جزء من أرباحهم وممتلكاتهم يخضع لضريبة أقل بكثير عما هو معمول به في الموطن الأصلي، ومن هذا المنطق يدخل هذا النشاط ضمن خصوصيات الجنات الضريبية في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات وأبعاد تجارية محصنة يرجى من ورائها تمويل الصادرات وبعض الأنشطة الاقتصادية، كما أن العمليات في الجنات الضريبية تكون وهمية وتشكل هذه الجنات مناطق تسجيل أكثر من مناطق وظيفية وتستعمل في الأساس في تبييض أموال التهريب. والجانب الثاني في عملية التمييز يتمثل في كون المقاولات والمؤسسات المالية في المناطق الحرة متواجدين ماديا و حاضرين فيها أي يمكن معرفتهم في الوقت الذي لا يمكن التعرف على هؤلاء الأشخاص داخل الجنات الضريبية.

ثالثا: المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، يتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، وتتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم (الإفتا) التي أنشأت عام 1960م وتضم عدد من دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفليبين، سنغافورة، بروناي)، وكذلك منطقة (النافتا) التي أنشأت في أمريكا الشمالية عام 1960م وتضم كلا من (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك). وبهذا المفهوم تتضح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذي أبعاد اقتصادية، كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة إسرائيل

بالنسبة للمناطق العربية، في حين أنه في مناطق التجارة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها[1].

المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة

من أجل تحقيق التنمية في الدول المضيفة تقوم هذه الأخيرة بتوفير الجو المناسب للاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك عن طريق توفير مجموعة من التشريعات التنظيمية والمالية.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمناطق الحرة

إن مسؤولية التسيير والسهر على المناطق الحرة لا تخرج في غالب الأحيان عن ثلاثة أجهزة وهي[2]:

أولا: الوزارة الوصية

إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة فمثلا المناطق الحرة المالية تخضع لوزارة المالية والمناطق الحرة الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة وهكذا و بصفة عامة فإن مسؤوليات الوزارة الوصية تتمثل في:

- ✓ إعداد المقتضيات التشريعية والقانونية لإدارة هذه المناطق وإدخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.
- ✓ الدفاع عن مصالح المنطقة لدى باقي السلطات الحكومية.
- ✓ ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.
- ✓ نقل التوجيهات الحكومية.

ثانيا: السلطة المركزية

وقد تستند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية، وتتحدد مسؤولية السلطة المركزية في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة والقيام بالتحكم في

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[2] مريم فضال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص26-28.

خلافات الشركات والمستثمرين وكذا اعتماد وقبول مشاريع الاستثمار وأيضا اقتراح التحسينات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذه المناطق.

ثالثا: هيئة التسيير

في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز ويمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي:

- ✓ تعريف وتطبيق سياسات المناطق الحرة عن طريق رسائل إعلانية و إعلامية.
- ✓ خلق إدارة لمراقبة واستغلال المخازن.
- ✓ الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة.
- ✓ شرطة عامة للمنطقة.

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له شخصية قانونية واستقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها بتسيير إدارة المنطقة الحرة، ونظام التسيير هذا تم اتباعه من طرف عدة دول مثل جمهورية مصر العربية بموجب قانون رقم 43 لسنة 1974م المعدل بقانون 32 سنة 1977م فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس إداري يتم اختيار أعضاءه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الاقتصاد والتعاونية الاقتصادية. أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الامتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز والتي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة كما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة سنة 1961م رقم 1-61-426 ينص في المادة 15 منه "أن تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة.

المطلب الثاني: حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرة

أولا: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة

تتفاوت الحوافز والمزايا التي توفرها المناطق الحرة بين دولة وأخرى ومن الحوافز الهامة التي توفر للمستثمرين والتجار والمتعاملين ما يلي[1]:

- ✓ الإعفاء من الضرائب على استيراد المواد الأولية والبضائع الأخرى شبه المصنعة.
- ✓ توفير البنية الأساسية والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات.
- ✓ الإعفاء من الضرائب على الإيرادات ورأس المال.
- ✓ توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالحكومة.
- ✓ توفير العمالة اللازمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة بالمنطقة.

ويلخص الجدول التالي الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض البلدان:

الجدول رقم (04): الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول

البلد	الإعفاء الجمركي	الإعفاء الضريبي	أخرى
دولة الإمارات العربية المتحدة (منطقة جبل علي)	لا رسوم جمركية على الواردات والصادرات	إعفاء كامل لمدة 15 سنة قابلة للتجديد في نفس المدة من الضرائب بما فيها الضريبة على الدخل والشركات والأراضي	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة 100%
إيران	إعفاء كافة البضاعة الواردة من الرسوم الجمركية ورسوم الفوائد التجارية	إعفاء كامل من كل أنواع الضرائب للسنوات 15 الأولى	حرية تحويل الأرباح الصافية ورأس المال إلى الخارج
	لا رسوم جمركية على الاستثمارات أو الواردات	إعفاء كامل من الضرائب	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ولا

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م، ص ص412، 413.

المملكة الأردنية الهاشمية	أو الصادرات الداخلة أو الخارجة من المنطقة الحرة		ضرائب أو رسوم عليها
الجمهورية العربية السورية	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من كافة الضرائب	حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى الخارج أو عند إدخال رأس المال أو الأرباح
لبنان	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من الضرائب على الشركات لمدة 15 سنة	إعفاء الموظفين الأجانب من الضرائب ومنح المستثمرين الأجانب إمكانية التملك داخل المنطقة الحرة بنسبة 100%

المصدر: علي عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص413، 414.

ثانيا: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة

تقدم المناطق الحرة العديد من المزايا للدول حيث تتفاوت من دولة لأخرى ومن بينها نذكر ما يلي[1]:

✓ حرية اختيار مجال الاستثمار.

✓ عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.

✓ عدم وجود حدود لحجم رأس المال يترك للقانون الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم وطبيعة المشروع وطاقته الإنتاجية المقدرة.

✓ حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.

✓ حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

[1] محمد نبيل محمد الجداوي، **المناطق الحرة في مصر، (النشأة، التطور، الأهمية)**، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وإدارة المناطق الحرة، مصر، ص ص23، 24.

✓ حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي.

✓ حرية التشغيل لحساب الغير لاستغلال ما لديها من طاقات فائضة.

✓ حرية تحديد الأسعار والمنتجات وتحديد نسبة الأرباح.

✓ معاملة السلع والبضائع المصدرة لمشروعات المناطق الحرة من داخل البلاد معاملة السلع والبضائع المصدرة للخارج.

✓ يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

تتعرض المشروعات الاستثمارية في الدول المضيفة إلى مخاطر محتملة ناتجة عن الإجراءات التي تتخذها حكومات هذه الدول، ومن أجل تفادي هذه المخاطر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية تسعى الدول جاهدة للحد من هذه المخاطر وطمأنة المستثمرين على أموالهم ومشروعاتهم وذلك عن طريق تقديم ضمانات مختلفة أهمها[1]:

أولا: الضمانات الموضوعية

تشمل الضمانات الموضوعية للاستثمار تعهد الدولة المضيفة بحماية الاستثمارات الأجنبية فيها، وذلك بالنص في تشريعاتها على صيانة رؤوس أموال هذه الاستثمارات وأرباحه أو ضمان حق تحويلها إلى خارج الدولة بكل حرية، وكذلك عدم التعرض لها بأي من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة، ويجب أن تعكس هذه التشريعات كذلك مراعاة الدولة المضيفة لمصالح المستثمرين فيها سواء من حيث حماية مشروعاتهم أو تمكينهم من الأرباح الناتجة عنها.

وبالرغم من توفر هذه الضمانات في الكثير من الدول المضيفة إلا أنه في الغالب لا تتحقق معها الطمأنة الكاملة للمستثمرين، نظرا لإمكانية أن يتعارض النص عليها في القوانين ذات العلاقة بنصوص

[1] محمد علي عوض الحزاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص125-127.

دستورية تعطي الحق للدولة في التأميم والمصادرة بحجة المصلحة العامة وبمقابل تعويض، بالإضافة إلى إمكانية قيام الدولة بتعديل تشريعاتها في أي وقت ممكن وفقا لأي متغيرات يظل قائم أو معترفا به دون اعتراض، وهو الأمر الذي يترتب عليه بقاء حق الدولة في التأميم بوصفه حقا سياديا وفقا لقواعد القانون الدولي.

بالإضافة إلى هذه الضمانات تقوم بعض الدول – في إطار سعيها لتحقيق قدر أكبر من الأمان والحماية للاستثمارات المحلية والأجنبية– بإبرام معاهدات مع الدول التي ينتمي إليها المستثمرون، وهذه الوسيلة غالبا ما ترتبط بضمان آخر توفره دولة المستثمر عن طريق مؤسسات ضمان خاصة.

ثانيا: الضمانات الإجرائية

الضمانات الإجرائية هي تلك التي يتم بموجبها السماح للمستثمر الأجنبي باللجوء للقانون الداخلي أو القانون الدولي لحماية حقوقه واستثماراته عن طريق هيئة قضائية خاصة ومحايدة تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة.

من أجل تأكيد الحماية والأمان يفضل بعض المستثمرين إبرام اتفاقية مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم، تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم، تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها إلى هيئات تحكيم خاصة يتم تحديدها في الاتفاقية التي يمكن أن يتم توقيعها أيضا مع الدولة التي ينتمي إليها المستثمر أو الاتفاق على إحالة النزاع على مراكز دولية لتسوية منازعات الاستثمار.

خلاصة الفصل:

إن المناطق الحرة ليست حديثة النشأة بل كانت منذ القديم ولكن تطورت وازدادت أهميتها لكونها وسيلة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول، وتتعدد وتختلف تعاريف ومصطلحات المناطق الحرة بحسب الفعاليات و الأنشطة الاقتصادية التي تمارس فيها ويمكن تعريفها عموما على أنها جزء محدود من أرض دولة يكون مفصول جمركيا ولا تسري عليه قوانين وأحكام التجارة الخارجية النافذة في البلد وتتميز هذه المناطق بالعديد من الأنواع لكنها تختلف من حيث تقسيمها.

ومن أجل نجاح هذه المناطق لابد من أن تتميز بمجموعة من المقومات والعوامل التي تساعدها في أداء نشاطها كما تقوم بتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين من أجل تشجيع الاستثمار داخل هذه المناطق.

الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الإقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أساسي لأي سياسة اقتصادية كانت ومؤشرا على نجاعتها لأنه يقيس معدل أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة، وقد أدى نجاح تجارب النمو لدول جنوب شرق آسيا إلى زيادة اهتمام العديد من الاقتصاديين على مستوى العالم بتحليل وتقييم هذه التجارب وذلك بتحديد أهم العوامل المتحكمة في النمو والمحددة لاستدامته مما أدى إلى انقلاب العديد من المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي.

وقد أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي خاضت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه المناطق الحرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وعلى هذا الأساس تم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في المجال الاقتصادي وأصبحت من أهم المواضيع في القرن العشرين، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى محدداته وطرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولتوضيح هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على[1]:

✓ أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان

✓ أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست نقدية بل أن تكون زيادة حقيقية.

✓ أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى الطويل ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية)**، دار الناشر الإسكندرية، 2000، ص ص51-54.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

هنالك عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها[1]:

النمو الطبيعي: هو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة و تكون في السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية.

النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

ثالثا: خصائص النمو الاقتصادي

وتتمثل خصائص النمو في[2]:

- ✓ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛
- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر سهولة؛
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- ✓ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذو أهمية خاصة في الأمن الوطني؛

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص8.

[2] خبابنة عبد المالك، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014م، ص ص16، 17.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو من أهمها مايلي:

أولا: رأس المال المادي

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار وحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها.

وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية، أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه[1].

ثانيا: رأس المال البشري

ويعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، ومن هذا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشريةلأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص44.

المهارات المرتفعة ومجموع هذه المهارات يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

ثالثا: مستوى التقدم التكنولوجي

هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي في أي بلد، وجوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في إنجاز التحسينات السالفة الذكر، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته[2].

رابعا: التخصص وتقسيم العمل

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى بها آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدئا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج[3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظريات الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص469، 470.

[2] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[3] **المرجع نفسه**، ص45.

خامسا: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط الدخل الفردي، فإن قياسه يكون عبر المؤشرات التالية[2]:

أولا: الناتج الحقيقي

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة وهو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي، وهذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين الفترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك لأن زيادة الدخل قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني انكماشا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ثانيا: متوسط الدخل (الدخل الفردي)

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني يسمى معدل النمو المركب.

---

[1] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية أو البنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص9.

[2] الطيب الأمين محمد عضوي وآخرون، **محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الإنفاق الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1978، 2010م)**، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص ص5، 6.

❖ **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM_S: معدل النمو البسيط

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

معدل النمو المركب:يقيس معدل النمو السنوي للدخل المتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه طريقة نقطتين وطريقة الانحدار

➢ طريقة النقطتين لديها الصيغة:

$$CM_C = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_C: معدل النمو المركب.

n: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لآخر الفترة n.

➢ أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$lnY_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = lnY_t - A$$

حيث:

lnY_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t

A: ثابت

CM_{Ct}: معدل النمو المركب في السنة t

t: الزمن

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية[1]:

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية (الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية).
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم .
- ✓ ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- ✓ الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ حالة السكون (اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي).

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، على الموقع:
www.akukah.net ، تاريخ الاطلاع 2019/04/22.

✓ الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنموهي تشمل تنظيم اجتماعي اداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، أوضاع اجتماعية مناسبة، ضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته[1].

ويتمثل أبرز مفكري هذه المدرسة في:

أولا: نظرية آدم سميث

تمثل آراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة ثروة الأمة ويتحقق عن تقسيم العمل مزايا عديدة:

✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث على أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق ويعتبر التجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق[2].

ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو[3]

اعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال و مستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال وبالتالي فإنهم يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه وهو ما يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور وإن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصاديعلى عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص35.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص56، 57.

[3] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص35، 36.

حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمن أكبر.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها والتي من المفروض أن يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا) والذي يحكمه هو معدل تراكم لرأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

ثالثا: نظرية روبرت مالتوس

ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي، إن تحليلات مالتوس لم تنطبق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والأسيوية، حيث غالبا ما أدى التحسين التكنولوجي المستخدم في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[1].

[1] مدحت قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص59،60.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة

جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية ومن أبرز مفكريها:

أولا: نظرية جوزيف شومبيتر

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911 م) وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

✓ المنظم ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.

✓ الابتكارات وذلك من خلال التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة مثل اختراع سلعة جديدة أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة.

✓ الاستثمار–الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة أو الرأسمالية وقسم الاستثمار إلى استثمار تلقائي يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات والاستثمار المحفز الذي يعتمد على الأرباح.

وفي تحليله للنمو افترض أن الاقتصاد يتم في الشروط الآتية:

- العمل في ظل المنافسة.
- وجود حالة ركود
- عدم وجود استثمار
- اقتصاد في حالة تشغيل كامل،
- وجود فرص استثمارية.

ثانيا: نظرية والت روستو

تسمى أيضا نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، ويقول عنه ريمون أرون "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئا عاديا". وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص71، 72.

قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين (1850-1950م)، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلىالمجتمع الصناعي[1]، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمسة[2]:

✓ **مرحلة المجتمع التقليدي:**يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعا للتكنولوجيا المتخلفة.

✓ **مرحلة التمهيد للانطلاق:** تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله في المجال الصناعي.

✓ **مرحلة الانطلاق:** تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو بالتغيرات التالية:

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

✓ **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما تتميز بالتقدم التكنولوجي وتنظيم العمليات الإنتاجية

✓ **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال انتاج سلع وخدمات استهلاكية ويتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين مرحلة والمرحلة التي تليها.

ويرى معظم الاقتصاديين أن روستو فشل في تحليله لصعوبة التفرقة بين المراحل بوضوح.

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، على الموقع:
www.akukah.net، تاريخ الاطلاع2019/04/25.

[2] وليد عمر عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص ص8، 9.

المطلب الثالث: النموذج الكينزي للنمو

يعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم الفرضيات الكلاسيكية وإنما أضاف إليها فرضيات جديدة تتماشى وتغيرات العصر سنستعرض فيها نموذج جون مينارد كينز وكل من هارود–دومار وروبيرت سولو

أولا: نظرية جون مينارد كينز

وضع جون كينز مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود دومار والكثير من النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي، وقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929–1933م) التي مرت بها الدول الصناعية لذا فإن معظم أفكاره جاءت كمحاولات لوضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد، وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار، ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة، وذلك بسبب زيادة الاستهلاك لدى هذه الطبقة ومنه زيادة الطلب الفعال الذي يعتبره كينز المحرك الرئيسي للدخل القومي كما ذكرنا سابقا على عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية يتوزع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع، ونادى كينز بضرورة تطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع[1].

ثانيا: نموذج هارود دومار

يعتبر النموذج هارود دومار توسع لتحليلات التوازن الكينزية ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج.

وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

[1] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

- ✓ غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- ✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ✓ تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ✓ الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- ✓ وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار.
- ✓ تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي[1].

ثانيا: نموذج روبرت سولو

يتمثل نموذج سولو في:

Y دالة الانتاج، k رأس المال، A، عدد ثابت، Lمردودية العمل، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y_t = F_{kt} \times A_t L_t$$

حيث من خصوصيات هذه المادة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المتحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والتي يتم بزيادة حجم المعرفة أما الذي يرفع من العامل A يسمى بالعامل الفعلي ويقال عن التقدم التقني AL الجداء التالي على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة A الفعلي بأنه حيادي وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية وقد اعتمد نموذج سولو على الفرضيات التالية:

أن كل من عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل الفعلي) لديهم وفرات حجم ثابتة هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف لنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن

[1] مدحت قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص74، 75.

الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية. ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي[1].

المطلب الرابع: نماذج نظرية النمو الداخلي

جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا خارجيا، ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج بول رومر ونموذج لوكاس ويفترض هدا التفسير وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

أولا: نموذج لوكاس

يعتمد هذا النموذج في تفسيره على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h = \beta(1-u)h$$

حيث أن u هو الزمن المسخر للعمل وأن 1-u فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، أما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1-u)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ دالة "Cabb-Douglas" وهي:

$$(Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta})$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فان هذا النموذج يشبه نموذج سولو إذ تلعبn دور الرقي التقني فيه مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هنالك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد(1-u)، الأمر الذي يساعد على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذا فان أخد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي

[1] خبابنة عبد المالك، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم(تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني[1].

ثانيا: نموذج رومر

قدم رومر فكرة النمو الداخلي على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة وبنى رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناء على عدة فروض أهمها:

- ✓ إفترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال.
- ✓ افترض رومر أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة مثل تراكم المعرفة أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.
- ✓ افترض نموذج رومر أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام وهي تشبه بذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا تحول دون استخدام شخص آخر لها. وأوضح رومر أن الاختلاف في معدل الادخار للبلدان المختلفة تؤدي إلى حدوث فروق في النمو الاقتصادي بين الدول ، بمعنى آخر يتزايد معدل النمو الاقتصادي في دولة ما إذا كان معدل الادخار مرتفعا مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة وحجم الاقتصاد الكبير، ويكون تبني السياسة الاقتصادية أسلوبا ملائما لتحفيز الادخار من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهنا يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر ونموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغير في حجم الادخار، ففي نموذج سولو فان انتهاج سياسة مشجعة للادخار من شأنها أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن ولكن التأثير يكون عارضا، أما في نموذج رومر فان سياسة تشجيع الادخار ذات تأثير ايجابي على معدل النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فان الآثار المؤقتة في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر[2].

[1] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

[2] هبة السيد محمد سيد أحمد، **تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصرفي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2017، ص ص65، 66.

المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدول من خلالها إلى دفع عجلة نموها الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح تأثير المناطق الحرة في معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

يعتبر نقل التكنولوجيا الحديثة من ضمن الأهداف الهامة لإنشاء المناطق الحرة، حيث أنها يمكن أن تعمل كنوافذ لجذب التكنولوجيا المتقدمة والتعرف على أساليب الإنتاج الجديدة والمتطورة والجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار واضح ووحيد لتحديد مدى نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيا الحديثة، ولكن يمكن القول أنه كلما زادت أعداد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة كلما زادت فرصة استخدام بعض هذه الشركات للتكنولوجيا المتقدمة ولأساليب إنتاج جديدة، وكلما زادت منتجات مشروعات المناطق الحرة عالية التخصص والتقنية دل ذلك على استخدام تكنولوجيا متقدمة.

وتتنوع طرق وأساليب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومن هذه الطرق[1]:

1- قيام الدولة أو الاستثمارات المحلية فيها بشراء المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا وذلك بصورة مباشرة من المؤسسات والشركات الأجنبية التي تمتلكها، ويتم ذلك من خلال عقود تراخيص معينة تمنح بموجبها الشركات أو المؤسسات حق استخدام تلك المعرفة مقابل مبالغ مالية محددة وهذه الوسيلة توصف بأنها غير تنافسية كون الشركات المالكة لهذه المعرفة تقوم باحتكار التكنولوجيا المتعلقة بها وتتحكم في بيعها وفقا لمصالحها خاصة إذا ازدادت الأهمية العلمية لتلك المعرفة في جانب معين من الجوانب التي تتعلق بنشاط صناعي يحظى برواج كبير وواسع وله صفة الاحتكار.

2- إتفاقيات المعونة الفنية التي يتم عقدها بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وهذا النوع من المعرفة تتحكم به الدول المتقدمة بحيث لا تمنحها إلا وفقا لاستراتيجيات وسياسات تمليها عليها مصالحها المتغيرة.

ومن الوسائل المتميزة لنقل وتوطين المعرفة المتعلق بالتكنولوجيا الصناعية تلك التي تتم عن طريق الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية.

[1] محمد علي عوض الحرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص180، 181.

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نال الاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا من طرف الدول و المنظمات الدولية ،وأخذ صورا متعددة مثل المشروعات المشتركة والمشروعات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب بين عدد من الأطراف أو الدول وذلك في مشاريع قطاعات الانتاج أو الخدمات، بحيث تتم الاستفادة من الخبرات والمعارف وغيرها، وفي هذا الاتجاه زاد الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقامت دول عديدة بوضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى تقديم مزايا وحوافز لتشجيع الاستثمارات(الجدول رقم 04).

وقد شهد القرن العشرون زيادة نصيب الدول النامية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 671 مليار دولار سنة 2017م مقابل 639 مليار دولار سنة 2012م بزيادة قدرها 5%، وتصدرت الصين الاقتصاديات المضيفة للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بقيمة 121 مليار دولار سنة 2012م و125 مليار دولار سنة 2017م. ويوضح الجدول التالي نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016م-2017م.

الجدول رقم (05): نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي2016م-2017م.

البيان	عام 2016		عام 2017	
	القيمة (مليار دولار)	الأهمية النسبية	القيمة (مليار دولار)	الأهمية النسبية
الدول المتقدمة	1032	%59.1	712	%49.8
الدول النامية	646	%37	671	%46.9
دول التحول الإقتصادي	68	%3.9	47	%3.3
الإجمالي	1746	%100	1430	%100

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد).

- تقرير الإستثمار العالمي 2017م.

- تقرير الإستثمار العالمي 2018م.

يتبين من الجدول رقم (05) أنه على الرغم من انخفاض حجم إجمالي الاستثمارات العالمية المباشرة من 1746 مليار دولار عام 2016م إلى 1430 مليار دولار عام 2017م بنسبة انخفاض 18.09% إلا أن إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة للدول النامية ارتفعت من 646 مليار دولار إلى 671 مليار دولار بنسبة 9.13% خلال العامين المذكورين.

كما يتبين كذلك انخفاض نسبة التدفقات الاستثمارية المتجهة للدول المتقدمة منسوبة إلى إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية خلال الفترة ذاتها من 59.1% إلى 49.8% يشير إلى زيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل

تعتبر خلق فرص عمل جديدة من أهم أهداف ومساهمات المناطق الحرة في البلد المضيف فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تلعب دورا رئيسيا في خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية في كثير من الدول التي تبنت فكرة إنشاءها على الرغم أنها لم تستطع في بعض الدول من التقليل من البطالة بالنسبة المرجوة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها اختلاف عدد السكان واختلاف الأجور وساعات العمل من دولة لأخرى إلا أنه لا ينفي كون المنطقة الحرة أحد المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال امتصاص فائض قوة العمل وكمثال على ذلك المناطق الحرة بالمملكة الأردنية.

الجدول رقم (06): تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	21619	21919	22319	22819	23319	25200	26700
معدل النمو	-	1.39	1.82	2.24	2.19	8.07	5.95

المصدر: التقرير السنوي 2016م، المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، ص43.

ويبين الجدول أعلاه النمو المتسارع للعمالة على مستوى المناطق الحرة للمملكة الأردنية ومدى إسهامها في توفير التوظيف والتخفيف من عبئ البطالة فقد بلغ عدد العمال21619 عامل سنة 2010م وارتفع إلى 26700 عامل سنة 2016م بنسبة زيادة 23%.

المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير حجم تجارتها الخارجية والتوسع في الأنشطة المتعلقة بها وزيادة حجم الصادرات، وفي سبيل ذلك تقوم الدول بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها وإعادة تصديرها مرة أخرى مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

وكمثال على ذلك ساهمت المناطق الحرة المصرية بزيادة صادرات الدولة حيث ارتفعت من 11 مليار دولار سنة 2016م[1] إلى 17.3 مليار دولار عام 2018م وحققت الصادرات الخدمية قفزة غير مسبوقة بنحو 7.6 مليار دولار بزيادة 1.2 مليار دولار عام 2017م التي بلغت 6.4 مليار دولار وبزيادة 2.7 مليار دولار عن عام 2016م التي بلغت 4.9 مليار دولار[2].

إن زيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب المداخيل، وقد تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية فقد أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الايجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو

[1] عبد الحليم سالم، **رئيس المناطق الحرة 11 مليار دولار صادرات المناطق الحرة بمصر للخارج**، متاح على الموقع: http://www.zawya.com تاريخ الإطلاع: 2019/04/28.

[2] ناجي عبد العزيز ، **سحر نصر المناطق الحرة حققت صادرات ب 17.3 مليار دولار في 2018**، متاح على الموقع: http://almasryalyoum.com تاريخ الإطلاع: 2019/04/28.

والدخل، وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المتفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية حيث تساهم وفرات الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة ورغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية اقتصادية بل يعني أن البلدان الراغبة في النمو لابد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي (أي تتعولم) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنفاذ للسلع الاستهلاكية المستوردة[1].

[1] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، ماي 2008م، ص ص6، 7.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن النمو الاقتصادي هو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان ويتم قياسه عادة عن طريق الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورت ابتداء من التفسير الكلاسيكي الذي ركز فيه آدم سميث على عدة عوامل تساهم في زيادة النمو والمتمثلة في إنتاجية العامل ودور التجارة في عملية تخصيص العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ثم قام العالمان ريكاردو ومالتوس بتطوير نموذج سميث حيث افترضا أن التقدم التكنولوجي معامل ثابت وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقا لقانون العوائد المتناقصة، ثم جاء التفسير النيوكلاسيكي وأشار إلى أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال في حين أشار نموذج هارود دومار إلى اعتماد النمو على العلاقة بين الاستثمار والادخار فإذا كان مثلا الاستثمار هو العامل الأساسي في دفع النمو فإننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه مع مواصلة السعي لزيادة الاستثمار فسوف يتراجع النمو على عكس ما يضنه البعض، أما نماذج النمو الداخلي فقد ركز بول رومر على المعرفة وأشار إلى أنها لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة ولكي يزيد النمو الاقتصادي ينبغي التخفيف من الاعتماد على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى المواطنين.

وتهدف المناطق الحرة إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من العوامل تتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

(دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات)

تمهيد

المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي

خلاصة

تمهيد:

سعيا منها إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، عملت الإمارات على توسيع قاعدة مشاريعها الاقتصادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء العديد من المناطق الحرة لتكون بذلك الإمارات تتصدر الدول العربية من حيث عدد المناطق التي تحتضنها، ونهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض التجربة الإماراتية في إنشاء المناطق الحرة ومدى مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي الإماراتي وذلك من خلال:

المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي

المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي

يعتبر الاقتصاد الإماراتي من أسرع اقتصاديات الدول العربية نموا في ظل وضع عالمي مضطرب، ويتميز الاقتصاد الإماراتي عن بقية الاقتصاديات العربية بتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على تصدير النفط.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

تعتبر الإمارات من أهم الدول العربية النفطية التي لعب النفط دورا محوريا في تطوير اقتصادها، فالنفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الإماراتي فلو ترجمنا ذلك بلغة الأرقام فالنفط الإماراتي يمثل 13,74% من إجمالي الاحتياطات النفطية العربية المؤكدة سنة 2013م، حسب التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن منظمة الأوبك سنة 2014م، وقد شكلت الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من مداخيل دولة الإمارات تمكنت على إثرها من تحقيق نمو اقتصادي معتبر والذي كان له أثر إيجابي على الواقع الاجتماعي للدولة من خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية والخدمية ومشاريع البنى التحتية وغيرها.

فخلال السنوات الأخيرة شهد الناتج المحلي الإجمالي للإمارات نموا متزايدا حيث ارتفع من 104 مليار دولار سنة 2000م إلى 384,2 مليار دولار سنة 2016م محققا تزايدا مستمرا لمعدل النمو خلال الفترة 2000- 2016م باستثناء سنة 2009م الذي انخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,2% بسبب تداعيات الأزمة المالية (أنظر الجدول رقم (07)) وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر خلال الفترة 2000- 2016م من 34 ألف دولار سنة 2000م إلى ما يفوق 41 ألف دولار سنة 2016م.

كما أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تعد مساهمة جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1,5% كأقصى تقدير لتتفوق مساهمة القطاع الصناعي بـ45% في الناتج المحلي الإجمالي حيث تسيطر على هذا القطاع الصناعة الإستخراجية (التي ترتكز بالأساس على الصناعة النفطية)، والتي تفوق مساهمتها في غالب الأحيان 30% أما الصناعة التحويلية فلا تكاد تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 12% كأقصى تقدير، وما تبقى من الناتج المحلي الإجمالي يكون ناتجا عن قطاع الخدمات.

ويتم توجيه جزء من الإيرادات النفطية نحو الاقتصاد الداخلي من خلل الإنفاق العام الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر النمو والتنمية والذي يلعب دورا رئيسيا في زيادة الاستثمار في البنى التحتية، كما يساهم الإنفاق العام في تأمين العديد من الخدمات مما ينعكس على القوى العاملة.

وقد شهد الإنفاق العام للإمارات زيادة معتبرة خلال الفترة 2000- 2016م حيث ارتفع من 25,9 مليار دولار سنة 2001م إلى 173 مليار دولار سنة 2016م (أنظر الجدول رقم (7)) حيث يستحوذ الإنفاق الجاري على حصة الأسد من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الرأسمالي، كما تمكنت الإمارات من خفض معدلات البطالة حيث لم تتجاوز 4% في حين أن هناك دول متقدمة ارتفعت لديها معدلات البطالة إلى أكثر من ذلك (أنظر الجدول رقم (07)) وعلى العموم فإن معدل البطالة الذي يكون منخفضا عن 5% يعتبر معدلا مقبولا عند العديد من الاقتصاديين، هذا ما جعل الإمارات تحتل موقعا مهما من حيث دليل التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة 42 خلال سنة 2015(وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2016م,

كما عملت الإمارات على تنشيط تجارتها الخارجية بتبني إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، مما يعزز من أهميتها كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، كل ذلك مكنها من إحرازها مؤشرات متقدمة في تقارير المنافسة الدولية ولا زالت الصادرات الإماراتية تعتمد على النفط بشكل كبير والتي بلغت 68% من إجمالي الصادرات الإماراتية لتليها اللؤلؤ والأحجار الكريمة بـ11%، الألمنيوم 3%، البلاستيك 2% وغيرهم من المنتجات الأخرى لا تتعدى حصصها 2% من إجمالي الصادرات حيث تصدر هذه المنتجات إلى اليابان، والهند وكوريا الجنوبية، الصين، سنغافورة، وتايلاند وغيرها من الدول وخصوصا الأسيوية منها، أما بالنسبة للواردات فهي تستورد اللؤلؤ والأحجار الكريمة 14% من إجمالي الواردات، والآلات والمفاعلات النووية 13%، المعدات 11% وغيرها من المنتجات.

ومن الدول التي تتعامل معها من حيث الواردات هنالك الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان وغيرها من الدول الأوروبية والعربية وذلك خلال سنة 2014م وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وعلى العموم شهد الميزان

التجاري للإمارات فائضا في السنوات الأخيرة وبالأخص في الفترة 2008- 2016م كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): بعض المؤشرات عن الاقتصاد الإماراتي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%)		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	الإنفاق العام (مليون دولار)	البطالة (% من القوة العاملة)	التجارة الخارجية (مليون دولار)	
			الزراعة	الصناعة				الصادرات	الواردات
2000	104 337	10,9	-	-	34 207,5	-	2,3	-	-
2010	286 894	1,6	0,9	35	34 341,9	90 682	4,2	212 291	183 424
2011	384 525	5,2	0,7	40	39 901,2	101 268	4,1	281 640	227 411
2012	373 429	6,9	0,7	49	41 712,1	113 127	4	300 162	234 101
2013	387 192	4,3	0,7	47,6	42 831,1	101 663	3,8	325 576	245 000
2014	399 451	4,6	0,7	49	43 962,7	191 983	3,6	399 570	358 938
2015	358 135	3,8	1,3	48	42 475	171 221	4	381 253	345 296
2016	357 045	2,6	1,4	48,5	41 530	173 924	3,6	360 626	350 388

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016م.

المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد الإماراتي:

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وقد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة إلى التقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، كما هو موضح بالجدول رقم (08) والذي يبين ارتفاع مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة من 68,9% سنة 2010م إلى حوالي 76,7% في سنة 2017م مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج الإجمالي المحلي

ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل، والجدير بالذكر أن هذا لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية النفط، فما زالت عائداته تمثل الأساس في تمويل وتحريك الاقتصاد الوطني وبفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

الجدول رقم (08): مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017م)

(مليون دولار)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (ثابت)	289787	309870	323767	340128	355089	373073	384222	387259
الناتج المحلي بدون نفط	199647	214123	228277	246113	265586	279955	288115	297333
نسبة المساهمة (%)	68,9	69,1	70,5	72,3	74,9	75	74,9	76,7

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الحسابات القومية، التغيرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة 2010-2017م.

- حسابات الطالبتين.

أثبت الاقتصاد الإماراتي بأنه من الاقتصاديات القوية والواعدة إقليميا وعالميا وهو اقتصاد تمكن من المحافظة على تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية مؤكدا كفاءته خلال فترة اختبار صعبة قبل بضعة سنوات إبان الأزمة المالية العالمية والتي شهدت تراجع وتدهور كثير من اقتصاديات العالم بعد العام 2008م، واليوم وفي ظل الانخفاض الواضح في أسعار النفط العالمية ومع ما يمثله ذلك من تحد كبير لمختلف الدول النفطية إلا أن اقتصاد دولة الإمارات أثبت مرونته مرة أخرى نتيجة لتنوع مصادر الدخل ورفع نسب مساهمة القطاعات المتنوعة لتصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي مبقية أقل من الثلث لقطاع النفط، ومع أهمية النفط لدولة الإمارات إلا أن مساهمته لن تتجاوز 20% من

الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة وهو ما يجنب الدولة التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق وحركة أسعار النفط العالمية، حيث أن دولة الإمارات أعلنت ومنذ سنوات بموجب رؤيتها 2021م التوجه نحو تنوع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز في منظومة الدخل القومي، وفي التوجيهات التي نتج عنها التطور الملحوظ في العديد من القطاعات وتعزيز مكانتها على مستوى المؤشرات الدولية المرموقة.[1]

إن رؤية الإمارات 2021 المتقدمة والتي ستساهم في خارطة طريق تطوير اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة تضمن عدم اعتماد الاستقرار والازدهار الاقتصادي للبلاد على سلعة أساسية واحدة، حيث تتلخص أهداف تلك الرؤية في تعزيز التنويع الاقتصادي ووصول مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول 2021م، إن الإمارات اليوم تسير في المسار الصحيح حيث ارتفع حجم المساهمة الاقتصادية من القطاعات غير النفطية 69% في عام 2014و 70% في عام 2015، ويعتبر القطاع الصناعي واحد من أهم القطاعات التي تميز الاقتصاد المتنوع لدولة الإمارات، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 14% مع نهاية عام 2014م.

ويعد تشجيع المناطق الحرة والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية وخصوصا الصناعية لا ينحصر في ضخ السيولة ورؤوس الأموال وإيجاد المزيد من فرص العمل، بل يتجاوز ذلك إلى المنافع غير المباشرة والآثار الإيجابية التي تأتي بها الاستثمارات كنقل التكنولوجيا والخبرات العلمية والإدارية والتنظيمية، علاوة على تشجيع المنافسة والابتكار.[2]

المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية النمو:

من الثوابت في السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والإنشاءات والتجارة، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دورا أساسيا وفعالا وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور ولقد وضعت القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك، وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في مداخيل القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي، واتسعت في

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية: **التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015**، أبو ظبي، الإمارات، ص 11.

[2] مرجع نفسه، ص 33.

التسعينات وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم حوله.

ولقد ساهم القطاع الخاص فيه بما يقرب من 62% عام 2005 من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وحوالي 67,5% عام 2010م، فرغم الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، إلا أنه وبتشجيع من الدولة قام القطاع الخاص بدفعات استثمارية قوية مما انعكس على الأداء الاقتصادي العام وهو ما يؤكد حرص الإمارات على بناء نموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص مما يسهم في تخفيض العبء على القطاع العام والتخلص من التبعية للريع النفطي.[1]

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في إنشاء المناطق الحرة نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني وتعد من أكثر الدول جذبا للاستثمار نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات

منذ ما يقل عن خمسين عاما، كانت دولة الإمارات عبارة عن مساحة صحراوية اعتمدت على التجارة والصيد واستخراج اللؤلؤ في تنمية اقتصادها وقد أثبتت دولة الإمارات العربية جدارتها في تمثيل نموذجا يحتدى به للتطور والازدهار الاقتصادي في العالم العربي، يستعصى على الناظر إلى دولة الإمارات اليوم تصور السرعة التي حققت فيها الدولة هذا التقدم الذي لعبت فيه نهضة المناطق الحرة دورا مهما في إيصال الإمارات إلى مكانتها اليوم.

يعود تاريخ المناطق الحرة إلى ما قبل تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عندما كانت تعد المنطقة محطة إستراتيجية للتجارة، حيث كانت قوارب "الداو" ترسو على خليجها لتفريغ حمولتها قبل أن تنطلق ثانية في رحلتها باتجاهات عديدة، في العام 1985م تم تأسيس جافزا (المنطقة الحرة في جبل علي) كأول منطقة حرة في دولة الإمارات بسبب نشوء الحاجة لتنويع الاقتصاد، فمحدودية القطاعات التي شملها الاقتصاد في ذلك الحين بالإضافة إلى ضآلة حجم السكان كانت تدفع الشركات الأجنبية إلى

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، **تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة**، 2005- 2010م أبو ظبي- الإمارات، 2012م، ص 28.

اختيار الإمارات كوجهة لإنشاء شركاتهم، لذلك تم إعفاء الشركات الأجنبية المؤسسة ضمن المنطقة الحرة من الضرائب المفروضة على الاستيراد وإعادة التصدير بالإضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك كامل للشركة، وتعفى المشروعات المنشأة ضمن حدود المناطق الحرة في دولة الإمارات من الرسوم والضرائب المفروضة عادة على التجارة الأجنبية كما لا يتم فرض أي قيود على تحويل الأرباح لدولة أخرى أو اشتراط الشراكة مع رجل أعمال محلي حتى يتم تأسيس الشركة.

وبحلول عام 2000م كانت المناطق الحرة قد انتشرت في جميع إمارات الدولة بضم كل إمارة منطقة حرة واحدة على الأقل، ففي ذلك الحين، بدأ التوجه لمناطق حرة متخصصة في مجالات معينة، بعد أن ألهم النجاح الكبير الذي شهدته المناطق الحرة رجال الأعمال من مختلف القطاعات لإطلاق شركاتهم في المناطق الحرة المقتصرة على أنشطة مرتبطة بمجالاتهم.[1]

أصبحت المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من اقتصادها حيث تحتضن نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها، و يوجد فيها 4 أنواع للمناطق الحرة أولها المناطق الحرة الشاملة التي تتنوع استثماراتها لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية في آن واحد أما النوع الثاني فهو مناطق حرة متخصصة حيث تعتمد على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد، ويتمثل النوع الثالث في المناطق الحرة التجارية وهي المناطق الخاصة، بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير بينما النوع الرابع والأخير هو المناطق الحرة الخدمية والتي تختص بتوفير مساحات استثمارية للأنشطة الخدمية المختلفة كالخدمات المالية والطبية أو الإعلامية وغيرها.[2]

والجدول التالي يوضح بعض المناطق الحرة في الإمارات:

[1] www.shams.ae/ar/communty/blog/10/, Le 15/05/2019.

[2] أسامة أحمد وآخرون، **صحيفة البيان**، العدد 13752، 11 فيفري 2018، ص 8.

الجدول رقم (09): أهم المناطق الحرة بالإمارات

المنطقة	نشاطها
المنطقة الحرة جبل علي جافز	تأسست سنة 1985م وتعتبر من أسرع المناطق الحرة نموا على المستوى العالمي، وقد لعبت دورا مهما في الاقتصاد الإماراتي وإن النجاحات التي حققتها المنطقة كان نتيجة الامتيازات الممنوحة من حيث العملة الأجنبية والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها.
المنطقة الحرة بالفجيرة	تأسست سنة 1987 وشهدت تطور كبير حيث ارتفع عدد المشاريع في هذه المنطقة من 6 مشاريع سنة 1990م إلى 120 مشروعا سنة 2000م
منطقة مطار دبى الحرة	تأسست سنة 1996م تحتضن المنطقة حوالي 1500 شركة بما فيه شركات عالمية حيث تشمل الصناعات، التجارة والخدمات والصناعة الخفيفة وتوفر ملكية مطلقة للشركات الأجنبية وإعفاءات ضريبية على الشركات والصادرات والواردات وعدم وجود قيود على العملة.
المنطقة الحرة بعجمان	تأسست سنة 1987 وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي وتعتبر أحد المناطق الأكثر جذبا للمستثمرين، لما تمتلك من وفرة لمصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية.
منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي	تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996م القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.
واحة السيليكون	تأست سنة 2004 وهي مدعمة ببنية تحتية متقدمة للاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك أحدث شبكة ألياف ضوئية، وترتكز واحة دبي للسيليكيون على العديد من الأنشطة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مواقع إلكترونية.

المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة بالإمارات وحوافز الاستثمار بها

أولا: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات

تتبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات كونها مصدر من مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة والتي أنشأت بناء على أهداف وأسس واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتتمثل أهميتها للدولة في:

- ✓ جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية.
- ✓ توليد مصادر للعملات الأجنبية.

- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- ✓ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- ✓ إدخال تقنيات حديثة واكتساب مهارات جديدة.
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهاراتها.
- ✓ استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.
- ✓ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.
- ✓ تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات) حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة. [1]

ثانيا: الحوافز الاستثمارية المقدمة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة بالإمارات

ومن عوامل جذب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة كمدخل للأسواق الإقليمية ووجود الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار والبنية التحتية المتوفرة وغيرها من العوامل والمراتب المتقدمة في تقارير التنافسية العالمية بالإضافة إلى حوافز أخرى منها:[2]

- ✓ امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100% ودون الحاجة إلى شريك محلي.
- ✓ الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- ✓ حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل.
- ✓ إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.
- ✓ عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
- ✓ المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

[1] أحمد العنابنة، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية**، المناطق الحرة في الإمارات، العدد (1)، 2015م، ص 5.

[2] مزريق عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

المطلب الثالث: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات

لقد اعتمدت الإمارات على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تمثل جملة من المقومات والتي ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمها:[1]

– البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث أكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

وتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

– تعد الإمارات بحكم موقعها مركزا تجاريا هاما فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.

– تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا بنسبة ضئيلة، ولا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري (ماعدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات والخدمات والعمالة من الأسواق الدولية، بالأسعار العالمية التنافسية، وبمستوى عال من الجودة بدون أي تكاليف إضافية، مما ينتج عنه وفرات اقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.

تمتلك الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، حيث تتميز بالوفرة سواء من حيث الكميات المنتجة والاحتياطات على الصعيد العالمي.

[1] البعل فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي

طبقا لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية فإن السبب الأساسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية النمو، وفي غياب إحصائيات مصنفة حسب الجنس على التكاليف والأرباح فإنه من الصعب تقييم عملية النمو، إلا أن هناك بعض المعلومات عن حجم الاستثمارات وكذا الصادرات وحجم فرص العمل في هذه المناطق سنعتمد عليها في إبراز دور هذه المناطق في الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي مع قوة العمل في الإمارات

حلت دولة الإمارات المرتبة 30 عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017م متقدمة 5 مراتب عن ترتيبها عام 2016م وفقا لنتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2018م، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011- 2017م.

الجدول رقم (10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011- 2017م. **مليار دولار**

العام	صافي تدفقات الاستثمار المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2011	7,1	71,0
2012	8,8	79,8
2013	9,5	89,3
2014	10,8	100,1
2015	8,8	108,9
2016	9	117,9
2017	10,4	128,3
متوسط النمو (%)	%6,56	%10,36

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2017م، وزارة الاقتصاد الاماراتي، ص39.

شكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011- 2017م بالمليار دولار

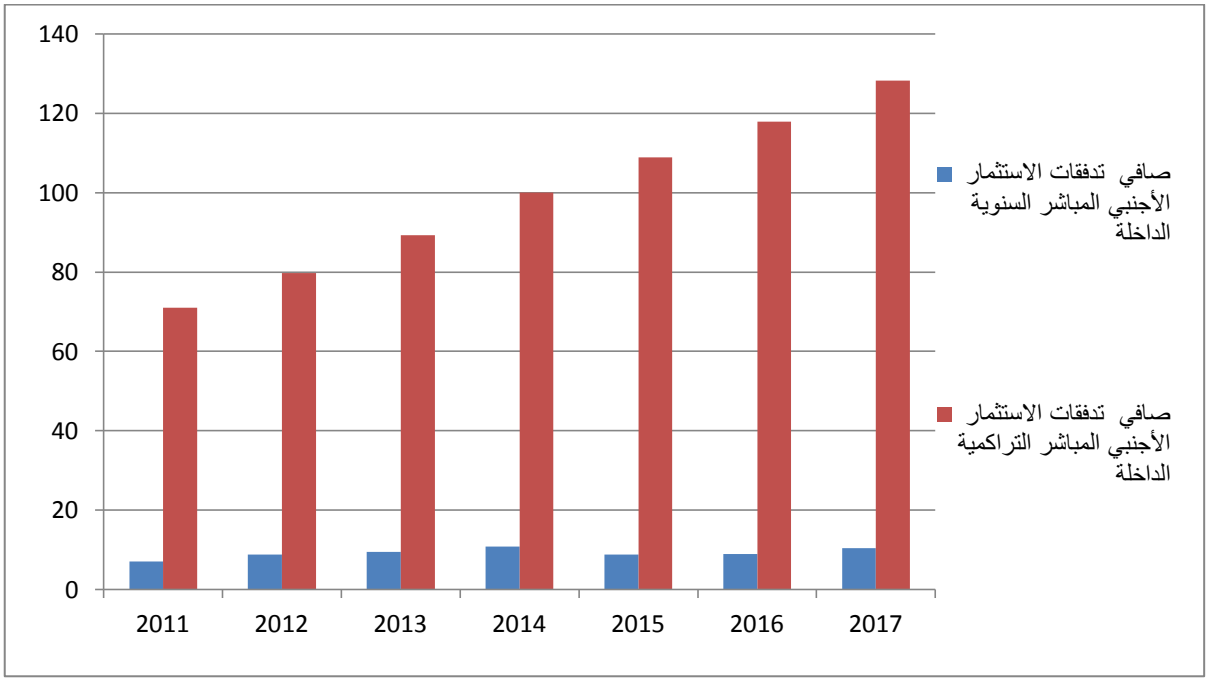

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

وطبقا للإحصائيات الصادرة عن "الأونكتاد" حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي لعام 2017م حيث بلغت نحو 10,4 مليار دولار مقارنة مع 9,0 مليار دولار سنة 2016م بنسبة نمو بين العامين بلغت 15,5% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترات 2011- 2016م بلغ 6,56% وبذلك تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 128,3 مليار دولار عام 2017م بعد أن كان 117,9 مليار دولار عام 2016، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011- 2017م بلغ نحو 10,36% .

ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع الكبير حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعات العقارات وخدمات الأعمال وتجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية والتأمين والصناعات التحويلية ومنتجات تكرير النفط.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار.

بالإضافة إلى ما أسهمت به المناطق الحرة في تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية، فقد لعبت دورا مهما في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة من 9,6 مليار دولار عام 2012 إلى 23,1 مليار دولار في عام 2017 بمتوسط نمو سنوي بلغ 1,6% وهذا نتيجة الحوافز المقدمة من طرف الدولة مثل تملك المشروعات في هذه المناطق بنسبة 100% للأجانب والاستفادة من التسهيلات والخدمات والإجراءات المسيرة التي توفرها، حيث بلغ عدد الشركات المستثمرة في المناطق الحرة بدبي ما يزيد عن 38000 شركة تتضمن 330000 موظف.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة بالإمارات أحد الأدوات الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الصادرات وتنمية التجارة الدولية وفي سبيل ذلك قامت الدولة بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية بغرض إزالة كافة المعوقات التي تعترض سبيل تلك المشروعات وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيفها وإعادة تصديرها مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

ولبيان دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي دراسة تطور التجارة الخارجية للدولة في الفترة (2010-2016م) وتوضيح نسبة مساهمة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة.

أولا: تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (2010، 2016)

الجدول رقم (11): تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في الفترة (2010- 2016).

الوحدة: مليون دولار

/	الواردات***	الصادرات***	*إعادة التصدير	إجمالي الصادرات	إجمالي التجارة
2010	185608	**113629	-	-	299237
2011	222780	34073	93234	127306	350086
2012	248620	45412	108037	158314	406934
2013	262485	46260	119834	166094	428579
2014	268932	4777	123724	166501	435433
2015	257320	50123	113090	163213	420593
2016	253459	50212	118089	168302	421761
المتوسط السنوي	242752	54640,8	9572,14	135678,2	394660

* إعادة التصدير هي الإستيراد بغرض إعادة التصدير

** تم فصل إعادة التصدير عن الصادرات ابتداء من 2011م.

*** تم تحويل المبالغ من الدرهم إلى الدولار باحتساب متوسط سعر الدولار الواحد هو (3,7) درهم

المصدر: الهيئة الإتحادية للجمارك، الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، وزارة الاقتصاد.

- حسابات الطالبتين.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال الفترة 2010-2016، حيث كانت قيمة إجمالي الصادرات الإماراتية عام 2010م (113629) مليون دولار وبلغت في عام 2016م ما يزيد عن (168302) مليون دولار أي بزيادة بلغت (54673) مليون دولار، وهي بنسبة تكاد تصل إلى 50% بالمقارنة بعام 2010م في حين بلغ المتوسط السنوي لهذه الصادرات خلال السبع

سنوات الذكورة حوالي (135678) مليون دولار بنمو سنوي 5%، في حين بلغت نسبة إعادة التصدير 28% من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2016م بعد ما كانت تبلغ 26% سنة 2011م وهو ما يعكس ارتفاع الميزة التنافسية التي يتمتع بها نشاط إعادة التصدير في الإمارات وتزايد مكانتها العالمية في هذا المجال.

الشكل رقم(04): تطو التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2010-2016م.

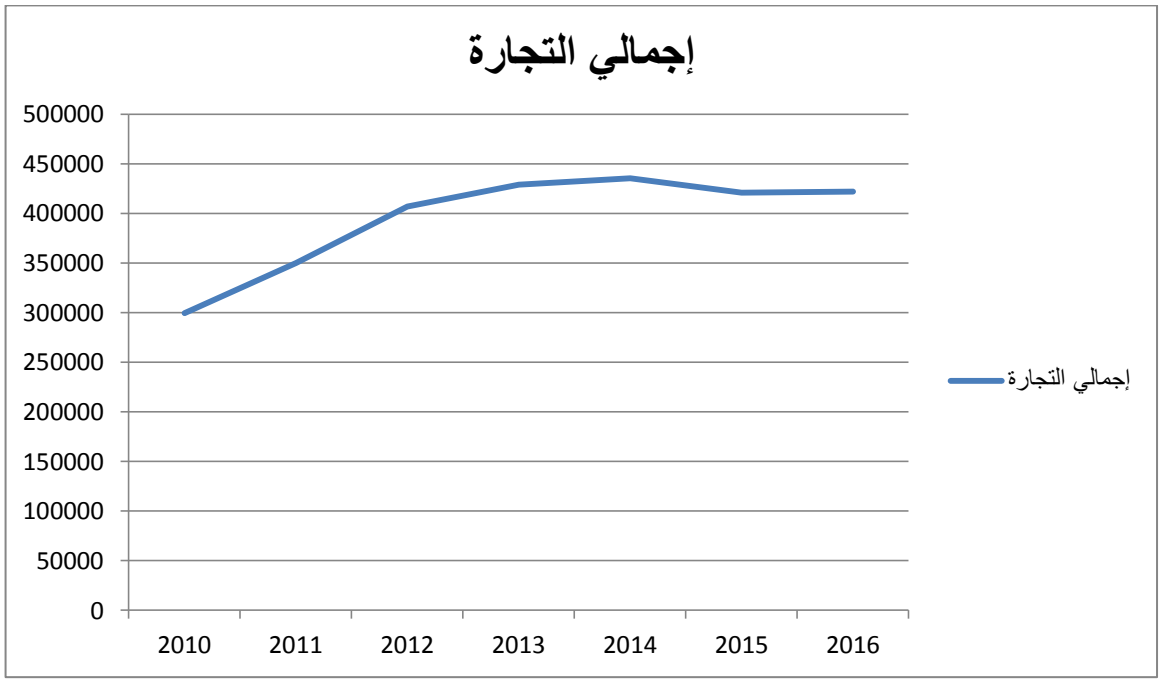

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (11)

ثانيا: التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات

شهدت الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة نموا كبيرا خلال الفترة 2010- 2016م حيث ارتفع إجمالي صادراتها من 40 مليار دولار سنة 2010م إلى حوالي 60 مليار دولار سنة 2016م بنسبة نمو بلغت 50%، في حين ارتفعت قيمة واردات المناطق الحرة من 54 مليار دولار سنة 2010م إلى حوالي 75 مليار دولار سنة 2016م بنسبة نمو بلغت 38%، وبالتالي ارتفاع التجارة الخارجية الإجمالية للمناطق الحرة من 95 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 131 مليار دولار سنة 2016م بزيادة قدرها 36 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره حوالي 111 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 7% وهو معدل نمو يمكن القول بأنه من الصعوبة أن تحافظ عليه أي منطقة حرة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متغيرة.

والجدول التالي يبين تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010-2016م).

الجدول رقم (12): تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010- 2016م)

مليار دولار

/	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات	إجمالي التجارة
2010	54418	40926*	-	40926	95344
2011	59856	3262	36261	39523	99379
2012	68209	4414	48949	53363	121572
2013	77332	6206	57081	63288	140820
2014	80709	7121	57771	64892	145601
2015	74567	6551	53247	59789	134374
2016	74063	7114	50015	57129	131192
المتوسط السنوي	69880,42	10799,14	34332	54131,28	111753,14

* تم فصل ارقام إعادة التصدير عن الصادرات ابتداء من 2011م (سابقا كانت ضمن الصادرات).

المصدر:الهيئة الإتحادية للجمارك، النشرات الإحصائية لتجارة المناطق الحرة لسنوات مختلفة.

الشكل رقم(05): تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010- 2016م)

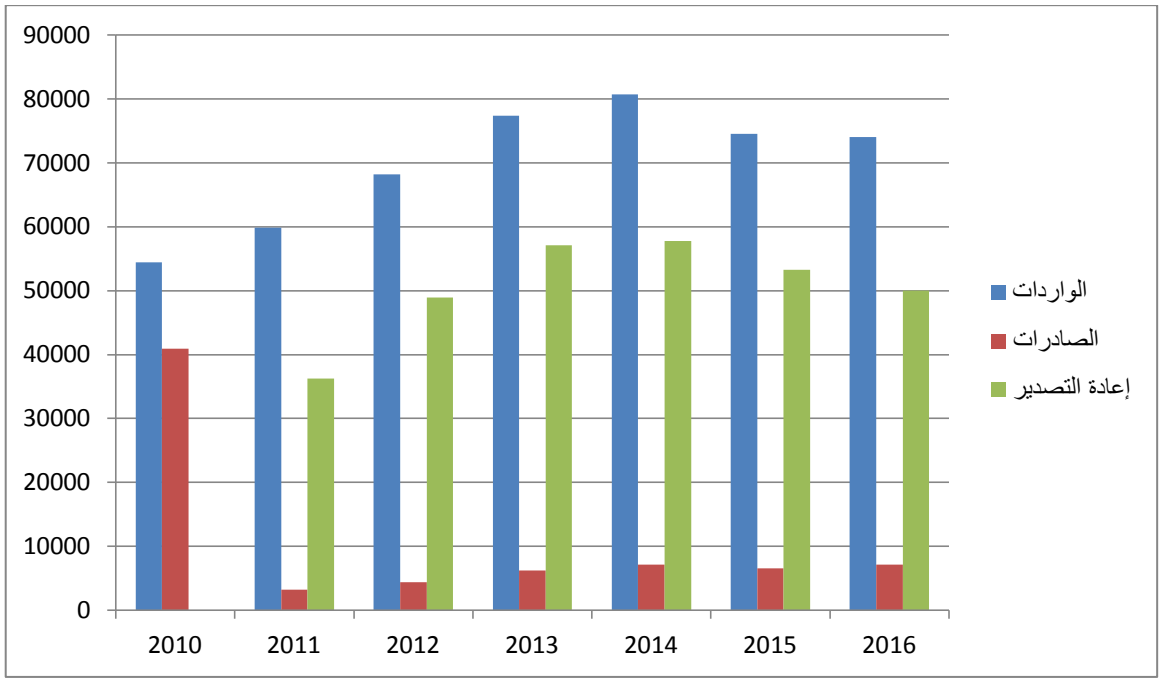

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (12).

وحسب تقرير التجارة العالمي عام 2015م فقد حافظت الإمارات على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت في المركز 16 في قائمة الدول المصدرة للسلع، وتقدمت مرتبة واحدة في جانب الواردات السلعية حيث حلت في المركز 19 في قائمة الدول المستوردة للسلع وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول العربية.

وقد بلغ متوسط معدل نمو قطاع التجارة خلال الفترة 2001- 2015م نحو 7% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 12,8% عام 2015م.[1]

ثالثا: مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات

الجدول رقم (13): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010- 2016م)

/	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط السنوي2

[1] أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أوت، 2016م، ص 19.

الواردات	%29	%27	%29	%30	%29	%28	%30	%29
الصادرات	%36	%31	%33	%38	%39	%37	%34	%35
إجمالي التجارة	%32	%28	%30	%32	%33	%31	%31	%31

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الجدول رقم (11) والجدول رقم (12)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مشاركة المناطق الحرة من مجمل واردات الدولة قد بلغ إجمالي متوسطها خلال الفترة 2010– 2016م حوالي 29% في حين بلغ متوسط مساهمتها في صادرات الدولة حوالي 35% أي تساهم بأكثر من ثلث صادرات الدولة كما تساهم بـ31% من إجمالي التجارة الخارجية للإمارات وهو أمر يظهر بجلاء الأهمية النسبية لهذه المناطق في التجارة الخارجية لدولة الإمارات.

وتعد دبي الإمارة الأكثر حيازة على المناطق الحرة في الإمارات إذ يبلغ عدد المناطق الحرة في هذه الإمارة حوالي 30 منطقة حرة تستحوذ على 39% من صادرات الإمارة وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر منطقة جبل علي أكبر وأقدم منطقة حرة بدبي والإمارات إذ تستحوذ على 21%تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة كما أنها تلعب دورا محوريا في تنويع اقتصاد الإمارة حيث تستقطب الشركات العالمية التي تضيف قيمة للاقتصاد الوطني من خلال تسهيل أعمالها وعبر تأسيس شراكات قوية مع عدد من دول العالم.

الشكل رقم (06): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010- 2016م)

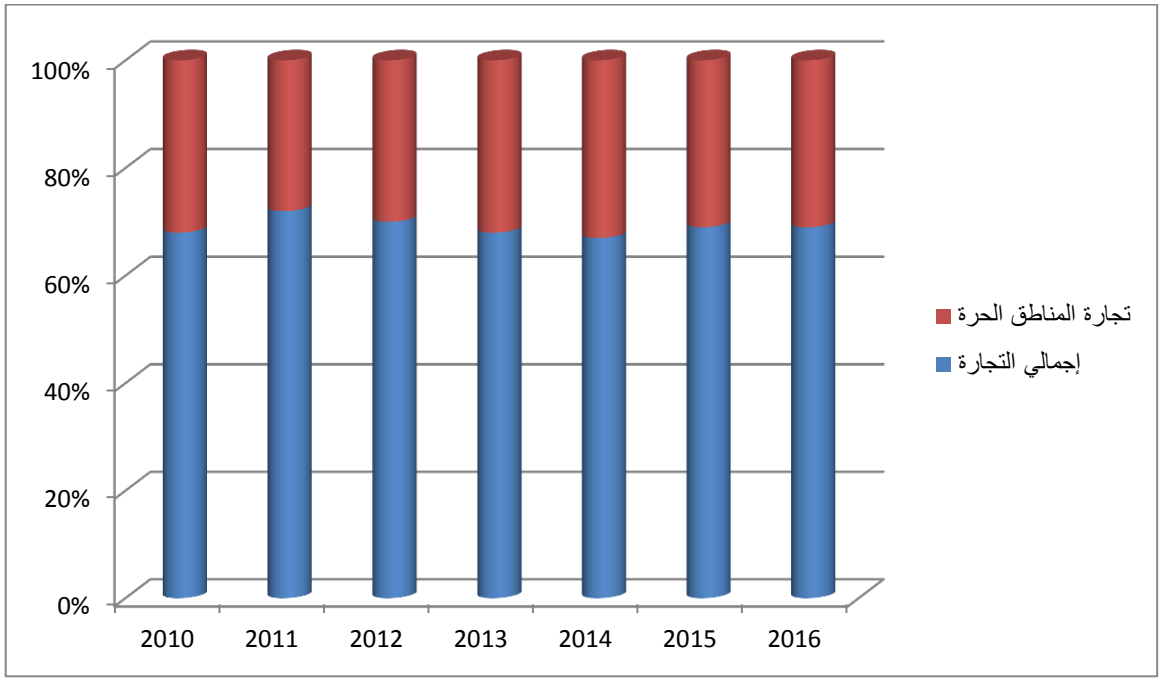

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(13).

المطلب الثالث: مساهمة المناطق الحرة في الاقتصاد الإماراتي

تعد المناطق الحرة من أهم الإستراتيجيات التي تبنتها الإمارات وأعطتها الأولوية الكبيرة وذلك نظرا لمساهمتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث أضحت نموذجا يحتدى به لكيفية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لجذب الأموال الأجنبية وتنويع مصادر الدخل، وباعتبار دبي الإمارة المستحوذة على 60% من المناطق الحرة بالإمارات فإن هذه المناطق «تساهم حاليا بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تبلغ 31% كما أنها تستحوذ على 39% من صادرات إمارة دبي وتساهم بـ30% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة سنة 2017م وأصبحت تضم أكثر من 38000 شركة تتضمن 330000 موظف».[1]

وحققت تجارة المناطق الحرة 117 مليار دولار خلال سنة 2017م حيث شكلت جافزا ما نسبته 70% من حيث القيمة و97% من حيث الحجم، كذلك بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات القائمة في جافزا 864 مليون دولار بنسبة 23,9% من إجمالي التدفق الاستثماري إلى دبي

[1] أسامة أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

و837 مليون دولار من التدفق الاستثماري المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة، كما تحتضن جافزا أكثر من 7500 شركة من أكثر من 100 دولة، والتي توفر أكثر من 135 ألف فرصة عمل، وتجتذب أكثر من 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دبي.

وتوفر منطقة جبل علي وميناء جبل علي مجتمعين 450 ألف وظيفة بما نسبته 16,2% من إجمالي التوظيف في دبي والبالغ 2,8 مليون وظيفة، وبالنسبة لدولة الإمارات يصل عدد الوظائف إلى 476 ألف وظيفة بنسبة 7,5% من إجمالي التوظيف البالغ 6,4 مليون وظيفة، وتصل مساهمة الميناء وحده إلى 26,1% والمنطقة الحرة إلى 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي لدبي خلال سنة 2017م (أنظر الجدول رقم (14)).

الجدول رقم (14): نسب مساهمة ميناء جبل علي والمنطقة الحرة جبل علي "جافزا" في اقتصاد دبي والإمارات خلال عام 2017م.

	دبي	الإمارات
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%33,4	%10,7
المساهمة في التوظيف	%16.2	%7,5
المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر	%23,9	%9,6

المصدر: http://www.al-ain.com

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الاقتصاد الإماراتي شهد خلال السنوات الخيرة تطورا ملحوظا، وهذا ما عكسته مختلف المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، حيث عملت الإمارات على تحقيق عدة أهداف إستراتيجية منها الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان له انعكاس إيجابي على مستويات الإنفاق العام التي ارتفعت هي الأخرى لتشهد مستويات المعيشة تحسنا ملحوظ وانخفضت معدلات البطالة لأقل من 5%.

وإدراكا منها لضرورة التنويع الاقتصادي قامت الإمارات بالتحسين من مناخ الأعمال وفتح المجال أكثر لدور القطاع الخاص في عملية التنمية وجلب العديد من الاستثمارات الأجنبية نتيجة الامتيازات الممنوحة وبالفعل تمكنت الإمارات وكما رأينا من الرفع من الناتج غير النفطي والذي من المتوقع أن يتواصل ارتفاعه في السنوات القادمة.

وقد كانت المناطق الحرة ضمن إستراتيجيات الإمارات حيث أصبحت من أقوى الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي، فقد كان لها إسهام كبير في الرفع من الناتج غير النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي للإمارات.

الخاتمة

تعتبر المناطق الحرة شريانا حيويا لاقتصاديات الدول كونها تعمل على مضاعفة مكانتها التنافسية في الانتاج غير التقليدي وتوفير فرص العمل لتخفيف مشاكل البطالة أو نقص الموظفين في البلاد وتعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرFDI كوسيلة لتحفيز نقل التكنولوجيا وكمشجع للشركات المحلية وتوفير نموذج اختباري للحكومات يؤدي إلى إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع.

وقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحويل اقتصادها من اقتصاد معتمد على النفط إلى اقتصاد قوي ومتنوع بفضل مجموعة من العوامل والمقومات أبرزها توفر المناخ الاستثماري المناسب والمشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بقيمة تقارب 11 مليار دولار في عام 2017م بالإضافة إلى ذلك تعتبر الإمارات دولة رائدة في إنشاء المناطق الحرة وتنميتها ليس على مستوى منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما على المستوى العالمي إذ يوجد بها 37 منطقة حرة بنسبة 41% من إجمالي المناطق الحرة في الشرق الأوسط بتنوع لا مثيل له فضلا عن ذلك حماية القوانين للقطاع الخاص وتشجيعه على لعب دوره المحوري في قيادة الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- إن فكرة إنشاء المناطق الحرة ليست حديثة النشأة بل كانت منذ القديم لكنها تطورت مع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي.
- تهدف الدول من وراء إنشاء المناطق الحرة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها توفير فرص العمل للبطالين، وجلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- إن نجاح المناطق الحرة في العالم ليس مرتبط بالأساس بالإعفاءات الجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الأجنبي وإنما يجب أن تتضافر مجموعة من العوامل والمؤهلات من موقع جغرافي وتوفر الأمن والاستقرار السياسي وغير ذلك.
- تلعب المناطق الحرة في الإمارات دورا أساسيا في قيادة الاقتصاد الوطني خاصة وأنها تستحوذ على31% من التبادل التجاري.
- نجحت الإمارات العربية المتحدة في تبني فكرة إقامة المناطق الحرة نظرا للمساهمة الكبيرة لهذه المناطق في أداء الاقتصاد الوطني عبر استقطاب الاستثمارات من مختلف مناطق العالم حيث أصبحت حاضنات

ازدهار للشركات المحلية والعالمية وساهمت في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني فضلا عن نقل المعرفة والمهارات.

- قامت المناطق الحرة بالإمارات بدور حيوي في دعم النمو الاقتصادي حيث كرست وأصبحت مركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية حيث تحتضن الإمارات 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها تستحوذ على 39% من صادرات الإمارة وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي فضلا على أنها مصدر أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يوجد بها ما يزيد على 38000 شركة تتضمن 330000 موظف.

نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

- اعتمدت الإمارات العربية المتحدة – بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة –على مجموعة من المقومات الاقتصادية والبيئية ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات المباشرة مثل الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوسط منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وافريقيا كما أن فيها موانئ بحرية تتميز بأقصى درجات الكفاءة وتوفر البنية التحتية المتطورة إضافة إلى توفر الأمن والاستقرار السياسي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- استقطبت المناطق الحرة في الإمارات 9.6% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2017م، حيث سجلت المناطق الحرة بدبي 38000 شركة وشكلت صادراتها حوالي 30% من صادرات الإمارات غير النفطية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- ساهمت المناطق الحرة بالإمارات في زيادة نموها الاقتصادي وذلك من خلال توفير مناصب الشغل حيث ساهمت ب 7.5% من إجمالي التوظيف في الإمارات وساهمت في جذب 9.6% من الاستثمار الأجنبي المباشر وب 31% من مجمل تجارة الإمارات كما ساهمت ب 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات كما يلي:

- التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لنجاح المناطق الحرة؛

- التركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وورشات العمل المتخصصة، بالإضافة إلى إصدار مجلات ونشرات عن مزايا الاستثمار في المنطقة الحرة بلغات متعددة وتوزيعها على السفارات والمراكز الاقتصادية المحلية والدولية والعربية.
- على الدولة إعطاء الأولوية لمراكز التأهيل العلمي والفني والاتفاق على البحث العلمي من أجل تكوين يد عاملة ماهرة وكوادر بشرية قادرة على تلبية حاجيات السوق المحلية حتى يستفيد المواطنون مما توفره الاستثمارات الجديدة في المنطقة الحرة فرص عمل وما ينتج عن ذلك من انتعاش اقتصادي يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة للسكان.
- على الجزائر الإستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى تعزيز العلاقات العربية والدولية وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الاجراءات وتحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة، وتوفير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من أجل التواصل بالإضافة لتوسيع الشبكة الطرقية في المنطقة الحرة حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار.
- ضرورة الإستفادة من التجربة الإماراتية في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء المناطق الحرة وإدارتها وتمكين القطاع الخاص.
- إذا أرادت الجزائر تنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية للنفط يجب عليها أن تنفتح على الاقتصاد العالمي وإن تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء المناطق الحرة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص وتمكينه من لعب دوره المحوري في قيادة الاقتصاد.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع –المناطق الحرة ودورها في دعم النمو الاقتصادي– ومحاولتنا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقصان وبذلك يكون انطلاقة لبحوث جديدة نذكر منها:

- دور المناطق في زيادة الصادرات؛
- القيام بدراسات استشرافية للمستقبل التشريعي والتنظيمي للمناطق الحرة في ظل تزايد وتنامي التكتلات الاقتصادية؛

- الاهتمام بالمناطق الحرة الافتراضية (الالكترونية) التي قد تكون الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة مستقبلا؛
- الاهتمام بدراسات كل الأنواع الحديثة للمناطق الحرة من المناطق الزراعية، الاعلامية، الثقافية، والسياحية بهدف تبنيها في الجزائر كسياسات بديلة للاقتصاد الريعي.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بقدر قليل في تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام والواسع، حيث يبقى فيه المجال مفتوحا للبحث في مختلف الجوانب بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة تأخذ بعين الاعتبار من الجهات المعنية أو تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2- خبابنة عبد المالك، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014م.

3- عبد المطلب عبد الحميد، **النظريات الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

4- علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، عمان، 2010.

5- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.

6- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**-، دار المسيرة، 2007، عمان.

7- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية)**، دار الناشر الإسكندرية، 2000.

8- محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

9- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

ب-المذكرات الجامعية:

10- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي (دراسة نظرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية أو البنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

11- شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية – دراسة استرشادية في تجربة المناطق الحرة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2015م.

12- الطيب الأمين محمد عضوي وآخرون، **محددات النمو الإقتصادي بالتركيز على الإنفاق الإقتصادي في السودان خلال الفترة (1978، 2010م)**، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي، قسم الإقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

13- عبد الرحمان محفوظ، **النظام القانوني للاستثمار في المناطق الحرة -دراسة مقارنة-**، مذكرة ماجستير، قسم القانون التجاري، جامعة حلب، سوريا، 2014.

14- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (درسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

15- لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012.

16- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قرع تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

17- مريم فضال، **المناطق الحرة ودورها في التنمية**، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2008م.

18- هبة السيد محمد سيد أحمد، **تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الإقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الإقتصاد المصرفي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازق، 2017.

19- وليد عمر عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

ج- المجلات والملتقيات:

20- أحمد العنابنة، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية**، المناطق الحرة في الإمارات، العدد (1)، 2015م.

21- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد73، ماي 2008.

22- أسامة أحمد وآخرون، **صحيفة البيان**، العدد 13752، 11 فيفري 2018.

23- أسعد حمود سلطان السعدون، **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي 2006.

24- جليل شيعان البيضاني، ربيع قاسم ثجيل، **عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 17، 2006.

25- محمد نبيل محمد الجداوي، **المناطق الحرة في مصر، (النشأة، التطور، الأهمية)**، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وإدارة المناطق الحرة، مصر.

26- مزريق عاشور، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية** – تجارب مختارة –، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017م.

ج- التقارير:

27- أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أوت، 2016م.

28- وزارة الاقتصاد الإماراتية: **التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015**، أبو ظبي، الإمارات.

29- وزارة الاقتصاد الإماراتية، **تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2005- 2010م** أبو ظبي- الإمارات، 2012م.

د- المواقع الإلكترونية:

30- جلال خشيب، **النمو الإقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، على الموقع:

www.akukah.net ، تاريخ الإطلاع 2019/04/22.

31- www.shams.ae/ar/communty/blog/10/

الملخص

الملخص:

تمثل المناطق الحرة أداة مثالية تساهم في تحقيق أهداف متعددة للدول المضيفة كالإسهام في تنمية صادراتها، وتوفير فرص العمل لمواطنيها ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها فقد توسع مجال إنشاء هذه المناطق وتعددت أشكالها وتطورت أعمالها، الأمر الذي أصبحت معه هذه المناطق ظاهرة اقتصادية تمثل للعديد من الدول المضيفة القاطرة الرئيسية لاقتصاداتها مساهمة بذلك في المزيد من النمو الاقتصادي لهذه الدول والمزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها.

وتعد التجربة الإماراتية من أهم التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة حيث استطاعت بفضلها بناء اقتصاد قوي ومتنوع غير معتمد على النفط.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، النمو الاقتصادي، تنمية الصادرات، التجربة الإماراتية.

Summary :

Free zones are an important tool that make possible for received countries to get many benefits For instance, their exports will be increased; their citizens will have more chances to get a job and they will have a direct contact with the modern technology.

Currently the free zones are getting more space; more types and more effects on the world

Many specialists consider the free zones as a real economic phenomenon. it is a real source of the economic development in the received countries. It improves all life’s sides.

Emirate is a perfect model that shows the big importance of the free zones in the economic development. It has succeeded to build a strong and diversified economy far away the petrol resources.

Key Words : Free zones, economic developement, increased exports, expérience emirate.